منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي
(دراسة حالة مصر)

أ.م.د / ممدوح عبد الواحد الحيطي(*) د. هايدي حسام الدين(**)

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى مناقشة وتحليل قضية منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي مع التطبيق على الحالة المصرية، لاسيما في ظل تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي لاتزال تلقي بظلالها على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري، وذالك باعتبار منظومة الحماية الاجتماعية متغيراً مستقلاً والفقر متغيراً تابعاً، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل بينهما.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام تحليل البيانات الثانوية، وتم تطبيق دليل المقابلة على عينة حجمها (٢٥) مفردة من بعض أرباب الأسر بمدينة كفر الشيخ، وتم الاعتماد على اسلوب العينة العمدية، وتحديداً من بعض المناطق الشعبية البسيطة بالمدينة وهما (عزبة الصفيح والعزبة الجديدة) التي تحتوى على شرائح اجتماعية عديدة من (الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل)، حيث تم اختيار الأفراد بشكلٍ عمدي، لمعرفة رؤيتهم حول العوامل والمتغيرات الأساسية للبحث.

وقد توصل البحث من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة إلى عدد من النتائج من أهمها: عدم كفاية برامج الحماية الاجتماعية لتوفير حياة كريمة للفقراء خاصة في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي أدت الى زيادة اعداد الفقراء وتعميق الفقر. فبالرغم من تعدد وتنوع البرامج الاجتماعية التي توفرها الدولة للفقراء ومحدودي الدخل "الأفراد الأولى بالرعاية"، – في فترة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ – إلا أنها لا تكفي لتوفير حياة كريمة لهم– في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي تعتمد على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي في تمويل الكثير من مشروعات التنمية وما يتبع ذلك من سياسات تقشفية، مما يؤدى إلى تفاقم الفقر

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ.

(**) مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ.

وزيادة عدد الفقراء في المجتمع المصري. لذا فمن الضروري إعادة النظر في منهجية إدارة هذه المنظومة للحماية الاجتماعية بما يحقق التكامل بين كل من البرامج المختلفة. وبالتوازي مع إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية أيضاً الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية ويسعى إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، وإلى تحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة ومحاربة الفقر.

الكلمات المفتاحية:

منظومة الحماية الاجتماعية – الفقر – المنظور التنموي – الحالة المصرية

Social Protection System and Poverty: A Development Perspective Egypt Case

Abstract

This research seeks to discuss and analyze the issue of the social protection system and poverty from a development perspective with application to the Egyptian case, especially in light of the repercussions of the Corona pandemic and the Russian-Ukrainian war crises, which still cast their shadows on the comprehensive development process in Egyptian society, considering the social protection system as an independent variable and the phenomenon of poverty as a dependent variable, taking into account the mutual influence between them.

The research relied on the descriptive analytical approach, and the data were collected using secondary data analysis. The interview guide was applied to a sample size of (25) individuals from some heads of households in Kafr El-Sheikh city. The perposive sample method was relied upon, specifically from some simple popular areas in the city, namely (Ezbet El-Safeh and Ezbet El-Gedida), which contain many social segments of (the poor, low-income and middle-income), individuals perposively, to know their opinions about the basic factors and variables of the research.

Through analytical reading and the opinions of the sample members, the research reached a number of results, the most important of which are: the insufficiency of social protection programs to provide a decent life for the poor, especially in light of the development policies followed, which led to an increase in the number of the poor and deepening poverty. Despite the multiplicity and diversity of social programs provided by the state to the poor and low-income people (the most deserving

individuals) - in the period after the revolutions of January 25, 2011 and June 30, 2013 - they are not sufficient to provide a decent life for them - in light of the development policies followed, which depend on external loans from the International Monetary Fund to finance many development projects - which leads to the exacerbation of poverty and an increase in the number of the poor in Egyptian society.

Therefore, it is necessary to reconsider the methodology of managing this social protection system in order to achieve integration between all the different programs. In parallel with reforming the social protection system, there is also a move towards an independent development model whereby the government works to build a strong national economy that can confront internal and external crises and challenges and seeks to achieve comprehensive sustainable development based on social justice in distributing the fruits of development, improving the standard of living of different social groups, combating poverty, backwardness and corruption, spreading the values of integrity and transparency and combating corruption.

Keywords:
Social protection system - Phenomenon of poverty - Development perspective - Egyptian case.

مقدمة:

اكتسبت الحماية الاجتماعية أهمية عالمية باعتبارها أداة سياسية قابلة للتطبيق لتحقيق التنمية الشاملة، كما تم الترويج لها كوسيلة لبناء العقود الاجتماعية يمكن من خلالها رصد ردود الفعل الاجتماعية والسياسية. وتشير الدروس المستفادة من بعض دول الرفاهية إلى أن برامج الحماية الاجتماعية، إذا م تم تنفيذها بشكل جيد، قد تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال بناء قدرات الدول على تقديم الخدمات العامة وزيادة مستويات صوت المواطن والمواطنة (Ibrahim, 2020 :11).

وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الحماية الاجتماعية لابد أن تكون على أجندة الحكومات في الفترة ما بعد عام ٢٠١٥، باعتبارها عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي في دول العالم .(Fiszbein and others, 2014 :167) وذلك طبقاً للإعلان العالمي للأمم المتحدة الصادر في سبتمبر ٢٠٠٠، والذي يهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥ (النمر، ٢٠١٥ :٧).

لذا تسعى حكومات دول العالم سواء المتقدمة أو النامية – ومنها مصر – إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل وتلك الأولى بالرعاية والمهمشة، مستخدمة في ذلك منظومة الحماية الاجتماعية بما تتضمنها من برامج وشبكات الأمان الاجتماعي التي تعد أحد أدوات السياسات التنموية التي تلجأ إليها حكومات الدول لتحقيق تلك الأهداف (النمر، وسليمان، ٢٠٢١ : ٤).

كما تؤثر الحماية الاجتماعية على الرفاهة من خلال ثلاث قنوات للتأثير:

أولاً: الحد المباشر من فقر الدخل من خلال نقل القوة الشرائية إلى المستفيدين. **ثانياً:** التأمين/الحماية ضد المخاطر أو الصدمات (حيث قد تؤدي العواقب الأطول أمدًا لتلك الصدمات إلى زيادة الفقر واستمراريته مدى الحياة"). **ثالثاً:** "دخل الاستثمار" كعائدات إضافية أو دخل من الاستثمار الإنتاجي، والعمالة المتولدة من خلال المشاركة في برامج الحماية الاجتماعية (Fiszbei and others,2014 :167).

ومن ناحية أخرى تساعد الحماية الاجتماعية على دفع عجلة التنمية بما يؤدى إلى بناء مجتمعات تسودها العدالة الاجتماعية والاستقرار وتتوافر لها مقومات الاستدامة، حيث تعمل منظومة الحماية الاجتماعية الفاعلة على تكوين الأطر المؤسسية اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في السياسات التنموية، مما يؤدى إلى التخفيف من الفقر والاقصاء

الاجتماعي، بالإضافة إلى أن منظومة الحماية الاجتماعية الفاعلة تستهدف تأهيل العنصر البشري – الذي يعد أهم مقومات التنمية – مما يساهم فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة (عبد الغني، ٢٠١٩: ٢٥٣).

وتوفر الحماية الاجتماعية أيضاً مجموعة واسعة من الفرص بما في ذلك تطوير فرص العمل والتعليم والصحة والمشروعات والاستقرار. وعلى الرغم من أن هدفها هو الحد من المخاطر، تساعد برامج الحماية الاجتماعية في مكافحة الجوع وسوء التغذية وعدم المساواة والحرمان، فضلاً عن ذلك؛ فهي توفر فرص تنمية القدرات (Naseer, 2021 : 67) .

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة لاسيما في أعقاب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – التى لاتزال تلقي بتداعياتها على معظم دول العالم ومنها مصر– تحولاً أساسياً في الخطاب حول الحماية الاجتماعية، اتسم في الانتقال من التوجه الانمائي الذي كان يقتصر على مجرد مساعدت الفئات الهشة في المجتمع إلى المقاربة الحقوقية والتي تعتبر الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الإنسان تتوجب كفالته لكل البشر خلال دورة حياتهم الكاملة. وقد تجسد هذا التقدم في التوصية بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية التي طرحتها منظمة العمل الدولية في العام ٢٠١٢ بموجب القرار رقم (٢٠٢) وقد رسخ هذا التحول إدراك دور الحماية الاجتماعية في تحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتنمية المستدامة. فقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية عن الحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٧ إلى أن الحماية الاجتماعية حق، وأنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من، أو منع الفقر والهشاشة على مدار دورة حياة الإنسان ككل. وتؤكد المنظمة على أنه من الضروري أن يتم تضمين الحماية الاجتماعية في السياسات التنموية الوطنية والتشريعات باعتبارها حقاً للجميع. وكذلك في كل الأطر الإقليمية والعالمية للتعاون من أجل الحد من الفقر واللامساواة والاستبعاد الاجتماعي (عدلى، ٢٠٢٣ :٦).

وقد بدأت تجربة مصر مع الحماية الاجتماعية منذ فترة طويلة، حيث شهدت مصر خلال فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بدايات العمل الاجتماعي بمفهومه الضيق، حيث عملت الحكومة المصرية على تقديم المساعدات النقدية والعينية للفئات الفقيرة. وفي فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ عملت الحكومة المصرية على تطبيق أهداف ثورة يوليو، وأهمها الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الثروات والدخول كمتطلب أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذه الفترة تحملت الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن أهم ملامح الحماية الاجتماعية في هذه الفترة اهتمام السياسات التنموية بقضايا التشغيل من خلال كفالة تشغيل

الخرجين بالقطاعات المختلفة، وضمان الحد الادنى للأجور، وتحقيق زيادة دورية في المستوى العام للأجور ليتناسب مع المستوى العام للأسعار، والتوسع في الدعم السلعي والخدمي للاستهلاك الأساسي (مناع، وآخرون، ٢٠٢١: ٥٢-٥٥).

إلا أن الحكومة المصرية اتجهت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين نحو تبنى توجهاً تنموياً مغايراً، يقوم على تبني اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وجاء ذلك في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة. وعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في ظل هذه السياسات إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تكن تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية (هاشم، ٢٠١٤: ٣). وقد كان ذلك من بين العوامل التي أدت إلى قيام ثورة يناير ٢٠١١.

ورغم تزايد اهتمام الدولة بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية لم تترجم إلى نمو دخل الأسرة، بل انها أدت إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية، لذا من الأهمية بمكان وفي الوقت المناسب أن ندرس ساحة الحماية الاجتماعية في مصر، مع التركيز بشكل أساسي على ظروف وتحديات حوكمة النظام (Kassem,2020 : 7).

أولاً : مشكلة البحث:

تعد الحماية الاجتماية حقاً من حقوق الإنسان الأساسية وعنصراً مركزياً في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونياً بتطبيق واجباتها عن طريق تلبية الحد الأدنى المقبول من احتياجات المواطنين، ومتطلباتهم الأساسية من الرعاية الصحية والسكن والتعليم فضلاً عن الغذاء والكساء. وكذلك تلتزم الدولة بمقتضى هذا العقد بحماية الفئات الضعيفة والمهمشة، وتستخدم من أجل ذلك الموارد المتاحة من أجل ضمان استدامة هذه الحماية واستمرارها ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة المستدامة المنشودة(غانم، ٢٠٢١: ٣٩).

وفي أعقاب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة. ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية. ولقد انطلق التغيير الجذري في

فلسفة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠ (عدلى، ٢٠٢١: ١٠٨).

هذا وعلى الرغم من التداعيات الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى التي نفذتها الحكومات المصرية المتعاقبة في الفترة الممتدة ١٩٨١-٢٠١١ ، إلا أنها اتجهت نحو تبني نفس النموذج التنموي بتنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد القومي يغطي الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وفضلاً عن التداعيات الاجتماعية السلبية العديدة التي تتضمنها مثل هذه البرامج بسبب طبيعتها التقشفية ، واجهت مصر– خلال الفترة الممتدة منذ نهاية عام ٢٠١٩ وحتى الآن(٢٠٢٤)– مثل بقية دول العالم جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – التي لاتزال تلقي بظلالها حتى الآن– ظروفٍ اقتصادية واجتماعية وتنموية صعبة تمثلت أهمها في اجتياح موجة الغلاء والتضخم التي تجتاح المجتمع المصري حالياً، بالإضافة إلى حرب غزة. وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن معدل التضخم من متوقع أن يبلغ نحو(١٨%) في عام ٢٠٢٤ بما يعادل أكثر من ثلاث أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي من المتوقع أن يبلغ نحو (٥%) في نفس العام طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي .(International Monetary Fund, 2023 : 147- 152)

ومما سبق تتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي : **ما العلاقة بين منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري ؟ وما مدى إسهام هذه المنظومة في علاج / أو الحد من الفقر؟ وما مقومات منظومة الحماية الاجتماعية الفاعلة ؟**

ثانياً هدف البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسة مؤداها :

(أدى غياب الدور الفعال لمنظومة الحماية الاجتماعية إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المصري من المنظور التنموي الشامل) وينبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هى كما يلي:

الفرض الأول: أثرت سياسات التنمية التي اتبعتها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الفترة الممتدة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بالسلب على منظومة الحماية الاجتماعية في مصر.

الفرض الثاني: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في فترة ما بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قادرة على مواجهة الفقر في المجتمع المصري.

الفرض الثالث: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في حاجة إلى إصلاح لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواجهة الفقر– احتياجات أسر الفقراء والمهمشين " الأسر الأولى بالرعاية " – في المجنمع المصري.

ثالثاً: أهمية البحث:

الأهمية النظرية

يمثل البحث الحالي محاولة لمناقشة وتحليل قضية منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي مع التطبيق على الحالة المصرية كمحاولة لإثراء المكتبة العربية في مجال علم اجتماع التنمية.

الأهمية التطبيقية

يمثل البحث الحالي محاولة للخروج بنتائج قد تستفيد منها الحكومة في إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ومن ثم الحد من/ أو علاج الفقر وتحقيق التنمية المنشودة لكل فئات المجتمع المصري، حيث أنه على الرغم من التداعيات التنموية السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى اتجهت الحكومة المصرية نحو تبني نفس النموذج التنموي ونفس السياسات التنموية وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد المصري. ومن هنا تظهر الأهمية التطبيقية للبحث الحالي الذي يمثل محاولة مناقشة وتحليل قضية منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي مع التطبيق على الحالة المصرية لاسيما في ظل تداعيات أزمتى جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي لاتزال تلقي بظلالها على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري وهذا ما تكشف عنه العديد من المؤشرات التنموية الأساسية، ومنها تفاقم معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي .. الخ. وذالك باعتبار منظومة الحماية الاجتماعية متغيراً مستقلاً واعتبار الفقر متغيراً تابعاً، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل بينهما.

رابعاً: المفاهيم

١– مفهوم منظومة الحماية الاجتماعية

أثار مفهوم الحماية الاجتماعية نقاشاً واسعاً بين الباحثين في العلوم الاجتماعية منذ تسعينات القرن العشرين، من حيث دلالته ومضامينه باعتباره مفهوم " غير ثابت ومرن " يمكن أن يعرف بشكل مختلف في سياقات معينة (باسو، وآخرون، ٢٠٢١: ٢٦٩).

كما ظل مفهوم الحماية أسيراً لسنوات طويلة للمقاربة الخيرية الإحسانية والتي تستند بالأساس إلى توسيع قاعدة المساعدات الاجتماعية للفقراء دون تجاوز ذلك إلى تمكينهم، ودون إحداث أى تغيير في التوجهات الاقتصادية الرأسمالية للنظم السياسية. وقد اكتشف الكثير من المعنيين والمهتمين أن مثل هذا التوجه ما هو إلا توجه لإعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال، وأن الاقتصار على المساعدات الاجتماعية للفقراء والفئات الهشة لا يؤدى إلى إخراج الناس من دائرة الفقر بل تخليد بقائهم فيها هم وأبنائهم. فالحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء هي إحدى الركائز التي يجب أن تنطلق منها إستراتيجيات مكافحة الفقر، فمن خلال شبكات الحماية الاجتماعية يمكن حماية أضعف الأفراد الذين لا يستفيدون من النمو الاقتصادى، كما أنه يمكن للحماية الاجتماعية إذا أُحسن هيكلتها أن تسهم مباشرة في تحقيق نمو اقتصادي أسرع عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء، ولاسيما أصحاب الأصول المحدودة سواء حيازات صغيرة أو غيرها، على إدارة المخاطر (عدلي، ٢٠١٧ : ٤).

ويُستخدم مفهوم الحماية الاجتماعية بصفة عامة للاشارة إلى أي مبادرة يطلقها القطاع العام أو الخاص، يكون من شأنها توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة، فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً، وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهمشة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (هاشم، ٢٠١٤ : ١٠).

وتُعرف الحماية الاجتماعية بأنها قدرة الحكومة على عزل مواطنيها عن المشاكل المرتبطة بجودة حياتهم مثل الفقر وقوى السوق التي تؤثر سلباً عليها (Rogers and) Pridemore,2013 :5

كما تُعرف على أنها أي آلية تساعد الأفراد على إدارة المخاطر الاجتماعية مثل (المرض، الترمل، البطالة، الشيخوخة) (Loewe, 2024 : 3). ويعرّفها الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٨) بأنها سياسات وبرامج تهدف إلى تقليل الفقر والضعف لدى شريحة كبيرة من السكان(Amaechi,2023 :3). أيضا تُعرف بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات الاجتماعية والتدابير التي تتخذها الدول من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية ضد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد لاسيما الفئات الضعيفة، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع إيمانا بمبادئ تكامل الفرص والعدالة الاجتماعية (حافظ، ٢٠٢٤: ١٢٢). كما تعرف باعتبارها مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الإستقرار

الاجتماعي، بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من الخسائر التي يتعرض لها (أبو قورة، ٢٠١٠، ١٨).

وتعرف أيضاً بأنها السياسات والبرامج التي تحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين عن العمل سواء بسبب المرض أو كبر السن، وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة في مستوى المعيشة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المختلفة (حسن،٢٠١٦ : ٢٤٥).

وتتعدد آليات الحماية الاجتماية وتتسع للتشمل الأشكال التقليدية مثل: المساعدات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية، والمعاشات، والتأمين الصحي. وأيضاً الأشكال الحديثة مثل: التحويلات النقدية المباشرة سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة، والإمداد بالطاقة أو الوقود وكذلك المدخلات الزراعية، ودعم برامج الأشغال العامة بهدف خلق فرص عمل، وضمان حصص في سوق العمل للفقراء، ومنح أراضى وقروض وائتمانات. وتهدف هذه الآليات الحمائية إلى تجنب سقوط فئات في دائرة الفقر أو العمل على إخراج فئات من ذات الدائرة (عدلي، ٢٠١٧: ٤).

وللحماية الاجتماعية وظائف أساسية من أهمها: ضمان وصول السلع والخدمات الأساسية لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي النشط، وتعزيز الإمكانات الفردية والاجتماعية للحد من الفقر وتعزيز المجتمع. ومن ثم فالحماية الاجتماعية هي استثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والأفراد (Mugore ,2022 :11).

وعلى هذا **يمكن تعريف منظومة الحماية الاجتماعية إجرائياً** " بأنها مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج التي تتبناها وتنفذها الدولة لتوفير الحد الأدنى للحماية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد لاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة، واتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، وذلك بهدف تحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان وكذلك حماية المواطنين من التقلبات الشديدة في مستوى المعيشة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المختلفة ".

٢ – مفهوم الفقر:

ليس هناك اتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر Poverty ، وإنما هناك اجتهادات كثيرة، تتداخل في أكثر من نقطة. ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، من أهمها اختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفين من الفقر وتصورهم لما يلزم بشأنه، وتنوع المنطلقات النظرية والاختيارات المنهجية وغيرها. فضلاً عن هذا، هناك عوامل ثانوية كثيرة، ربما من أبرزها اختلاف

السياقات الحضارية التى يظهر الفقر فيها، وتباين صور الفقر ومدى انتشاره وحدّته باختلاف المجتمعات والعصور (حجازي، ١٩٩٦: ٩).

وعلى الرغم من اختلاف الدراسات المتخصصة في مجالات العلوم الاجتماعية التي تناولت الفقر في تحديد أبعاده، وسماته، ومؤشراته، وسُبل قياسه ومكافحته، إلا أنها تتفق جميعاً في أن الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأنه ليس " قَدراً مقدوراً " وإنما هو ثمرة سياسات تنموية مختلة أو منحازة، وأنه ظاهرة يمكن بل ويجب مكافحتها (الفقي، ٢٠١٧: ٩٤).

إن اعتماد تعريف محدد للفقر من جانب صانعي السياسات التنموية والباحثين والمتدخلين أمر جوهري وحاسم الأهمية من أجل دراسة هذه الظاهرة وأسبابها وديناميكياتها وللتعرف على مجموعة السكان الفقراء وخصائصهم والتمكن من صياغة السياسات المناسبة للقضاء على الفقر وكبح آليات الإفقار واللامساواة (نعمة، ٢٠٢١: ٩٠).

والفقر ظاهرة مركبة ومعقدة ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويُستخدم مفهوم الفقر بصفة عامة للدلالة على ظاهرة أو وضعية تتم محاولات قياسها بأكبر قدر من الدقة، بحيث تقترب تعبيراتها من الفهم الشائع ومن الواقع، من دون أن تتطابق معه بالكامل، ويغلب فيه المجرد على المتعين، والمعقول على المحسوس، والكم على الكيف، والقياس على الوصف (نعمة، ٢٠٢١: ٨٩).

ويعرف بأنه إنخفاض دخل الأسرة إلى ما دون حد معين، مما يجعل من المستحيل على الأفراد أو الأسر تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى ومياه الشرب النظيفة والتعليم والرعاية الصحية، وكثيراً ما يرتبط هذا النوع من الفقر بالحرمان الشديد والجوع والمعاناة وارتفاع خطر الوفاة المبكرة. وهو ما يعرف بالفقر المطلق(Amaechi, 2023 : 39).

وُيعرف الفقر بأنه حالة تلحق بالفرد أو المجتمع حين تعوزه أشياء ضرورية لازمة لممارسة أوجه النشاط. ولما كان مستوى المعيشة لشعب معين يتغير من حين إلى آخر – حسب التقدم المُحقق في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي – فإن حالة الفقر تختلف بحسب المستويات التي ننظر منها وتظل دائماً خاضعة للأحكام القيمية. كما يُعرف بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة باحترام الذات، ويُنظر إلى المفهوم نظرة نسبية لارتباطه بمستوى المعيشة في المجتمع وتوزيع الثروة ونسق المكانات والتوقعات الاجتماعية (محمد، ٢٠١٩: ٢٣٥-٢٣٦).

ويُعرف أيضاً بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لايعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهية المادية للفرد، ولكنه يعني أيضاً الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل خوض حياة مديدة وسليمة صحياً وخلافه، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس التمتع بها(الفقي،٢٠١٧ : ٩٥). وهو ما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد أو منظور الفقر الثلاثي ,UNDP). (1997: 15 حيث ينظر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد العالمي إلى ثلاثة أبعاد للرفاهة (الصحة والتعليم ومستويات المعيشة) ويقيسها بعشرة مؤشرات: التغذية، ووفيات الأطفال للصحة، والالتحاق بالمدارس، وسنوات الدراسة بالتعليم، ووقود الطهي، والصرف الصحي، ومياه الشرب، والكهرباء، والإسكان، والأصول لمستويات المعيشة Borga and, D'Ambrosio,2021 (:105638).

وعلى هذا يمكن **تعريف ظاهرة الفقر إجرائياً** " بأنه قضية متعددة الآبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية تعبر عن حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها، ولايقتصر هذا الحرمان على الحرمان المادى من اشباع الحاجات الأساسية " مأكل، ومشرب، ومسكن، وملبس" بل يشمل الحاجات غير المادية " مثل التعليم، والصحة، والترفيه.. الخ ". كما يشمل الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل خوض حياة مديدة وسليمة صحياً وخلافه، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ويعد الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأنه نتاج سياسات تنموية مختلة أو منحازة، يجب مكافحتها ".

٣- مفهوم المنظور التنموي :

اظهرت الأدبيات التنموية أن هناك توافقاً متزايداً في الآراء بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تفاعلات متداخلة بين أهدافها المختلفة، ويتطلب هذا الأمر تصميماً منهجياً للسياسات والاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف(على،٢٠١٩: ٤٤). كما أن التنمية عملية شاملة تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى المعيشة، والارتقاء بنوعية، وزيادة قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية (أبو هزيم، والنور، ٢٠١٣: ١٨١).

وعلى هذا يمكن **تعريف المنظور التنموي إجرائياً** " رؤية كلية متعددة الأبعاد للسياسات والبرامج التي تتبناها وتنفذها الدولة لتوفير الحد الأدنى للحماية من المخاطر الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد لاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة، والخدمات الاجتماعية الأساسية التي توفرها بهدف تحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، وكذلك حماية المواطنين من التقلبات الشديدة في مستوى المعيشة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المختلفة، وتجنب سقوط فئات في دائرة الفقر، أو العمل على إخراج فئات من ذات الدائرة ".

خامساً: النماذج والأطر النظرية:

تعددت الرؤى النظرية لتفسير منظومة الحماية الاجتماعية والفقر، ومنها الآتي:

١- المدخل الاقتصادي:

أ- نموذج الحلقة المفرغة للفقر The vicious circle of poverty mode :

تم تطوير نموذج الحلقة المفرغة للفقر على يد " Ragnar Nurkse راجنار نوركسي" في شرح الإمكانيات المحدودة للدول النامية لخلق ظروف مستقرة للنمو الاقتصادي، ورأى أن الأزمة الاقتصادية لا يمكن فهمها دون النظر إلى مظاهرها الاجتماعية والسياسية والسياق المجتمعي لها(Kotios , 2015 :64) .

ويقوم هذا النموذج على أن المجتمعات المتخلفة التي توجد بها مجموعة دائرية من العوامل ترتبط ببعضها البعض، وتتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية على نحو من شأنه الإبقاء على التخلف في الدول المتخلفة بشكل مستمر، والإبقاء على انخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الفقيرة، ومن خلال هذه العلاقة الدائرية بين مظاهر التخلف يمكن، كما يشير محمود شعبان، اعتبار خصائص التخلف نتيجة للفقر وانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الفقيرة، وسبباً له في نفس الوقت (شعبان، ٢٠٠٥ :٥٢)، وأنظر أيضاً (García& & Sánchez (Levasseur,2017:618-625), (2019:143-156

وتوجد أمثلة متعددة لحلقات الفقر منها(Kotios ,2015 :64):

أ- الحلقة المفرغة المالية: حيث يؤدي التخفيض الجذري في إجمالي النفقات العامة وزيادة الضرائب إلى انخفاض الطلب النشط، وانخفاض الإنتاج والعمالة وانخفاض في إيرادات القطاع العام ودخل صندوق التأمين/التقاعد، كل هذا يؤدي إلى زيادة أخرى في الدين العام، وزيادة الضرائب. كما أن الأزمة الائتمانية بسبب مستوى الدين العام، والركود، وتقلب الائتمان، وهروب رأس المال إلى الخارج، وسحب الودائع لتغطية الاحتياجات الأساسية وضعف الحصول على السيولة من الخارج، كلها تؤدي إلى انخفاض في تمويل الاقتصاد، وتعزيز الركود، وتفاقم السيولة المصرفية، وما إلى ذلك.

ب- الحلقة المفرغة لتخفيض قيمة العملة داخلياً: حيث يؤدى تخفيض الأجور- بتخفيض قوة العملة من الناحية الشرائية - إلى تقليل الطلب والإنتاج، الأمر الذي يزيد من البطالة، ويقلل من الأجور والدخل العام ويؤدي إلى تدابير داخلية جديدة، منها تخفيض قيمة العملة وما إلى ذلك.

ج- الحلقة المفرغة النفسية: فالتوقعات السلبية لمستقبل البلاد واقتصادها وانخفاض طلب المستهلكين للسلع (خاصة السلع المعمرة) والاستثمارات، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الركود وتفاقم التوقعات وما إلى ذلك.

د- الحلقة المفرغة السياسية والاجتماعية: فالأزمة الاقتصادية تسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين، وفي الوقت نفسه، اختلال التماسك الاجتماعي وزيادة التوترات والاشتباكات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الاقتصادية والاستثمارات، وزيادة الخسائر في ساعات العمل بسبب الإضرابات، مما يقلل من فعالية إدارة الأزمات، وإبطاء التغييرات الهيكلية، وأخيراً تعزيز الوضع المالي والركود الذي بدوره يضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي وما إلى ذلك.

ولقد وجهت لهذا النموذج العديد من الانتقادات، حيث أشار "ميردال" إلى أنه يمكن الخروج من حالة الفقر عن طريق الحركة التراكمية، فكما تتجه العملية التراكمية بسرعة متزايدة إلى أسفل وتسبب زيادة في الفقر، فيمكن أيضاً أن تتجه بسرعة متزايدة إلى أعلى وتسبب خروجاً من الفقر، ومزيداً من الغنى. كما وجهت إليه أيضا اعتراضات على أساس أنه لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير الفقر، إذ أهملت الجانب التاريخي للظاهرة، كما أنه اعتمد على وجود علاقة دائرية بين مجموعة من العوامل دون تحليلها ودراسة مختلف العلاقات التي تؤثر عليها. كما لم يهتم بمعرفة حجم كل من هذه العوامل وبالتالي مدى أهميتها الاستراتيجية (شعبان، ٢٠٠٥ : ٥٣).

ب- نموذج الاتجاه الليبرالي:

يتبنى هذا الاتجاه فكرة عدم التدخل وتقليص مسئولية الدولة في اشباع الحاجات الاجتماعية إلا في وقت المخاطر والأزمات، ويتبنى هذا الاتجاه المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (عبد الغني، ٢٠١٧: ٢٥٨). وفي هذا الإطار يرى البنك الدولي الحماية الاجتماعية بأنها تلك السياسات التي تساعد الأفراد والجماعات والمجتمعات على إدارة المخاطر ومواطن الضعف وحمايتهم منها. وبحسب ذلك

تعتبر – طبقاً لرؤية علي غانم – منظومة الحماية الاجتماعية شاملة لكل جوانب الضعف والهشاشة التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد في المجتمعات الحديثة تحت تأثير الأزمات والكوارث أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى لا تراعي الأبعاد الإنسانية أو نتاج حالات العجز وافتقاد القدرة على العمل والإنتاج (غانم،٢٠٢١: ٣٩).

ج– نموذج الاتجاه المحافظ:

يؤكد هذا الاتجاه على مفهوم الحق في الرعاية الاجتماعية ومبدأ العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية باعتبارها نسق أو منظومة من البرامج والخدمات التي تستهدف تلبية الحاجات وتقديم المساعدات للفئات الفقيرة. ويتبنى هذا الاتجاه الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. حيث ترى منظمة العمل الدولية أن مفهوم الحماية الاجتماعية يترادف مع مفهوم الضمان الاجتماعي وتسعى إلى حث الحكومات والمنظمات الأهلية على اعتبار أن برامج الحماية الاجتماعية حق وليس خدمة من خلال دعوة الحكومات إلى تعديل التشريعات التي تؤكد على هذا الحق والعمل على سد الفجوات في الحماية الاجتماعية ومد شمولها ليغطي جميع فئات السكان(عبد الغني، ٢٠١٧: ٢٥٩).

٢ – المدخل السوسيولوجي:

أ– النموذج النظري الذي قدمه إميل دوركايم:

ابتكر إميل دوركايم عدة آليات لتوفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة وذلك حتى يقطع الطريق على أية نزعات راديكالية قد تشيع الفوضى الاجتماعية على حد تعبيره، أو تعمل على تفكيك التماسك الاجتماعي. وتتمثل الآلية الأولى في تأسيس الجماعات المهنية التى تشكل بالنسبة لإميل دوركايم تصوراً للمجتمع المدنى. حيث تشكل هذه الجماعة ساحة مشتركة بين أصحاب الأعمال والعمال، في إطارها يتحمل أصحاب الأعمال مسئولياتهم نحو العمال كشرائح اجتماعية ينبغي تخفيف حرماناتها باشباع حاجاتها الاجتماعية. في المقابل أن يقنع العمال بإشباع حاجاتهم دون غيرها. وتتمثل الآلية الثانية في الدولة التى تتولى ضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، بما يؤمّن الحفاظ على الإنتاج وسوق تصريف السلع. وهو ما يعد لصالح رجال الأعمال، في مقابل تأمين الحدود الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية المهددة بالتهميش الاجتماعي حتى لا تكون مصدراً لنشر الفوضى الاجتماعية. ويعد القانون هو الآلية الثالثة للحفاظ على مختلف الفئات الاجتماعية لكي تؤدى أدوارها حسب متطلبات المجتمع، وبما لا يؤدى إلى فرض الحرمان على أي من

الفئات الاجتماعية. فالدولة والقانون آليات للحفاظ على استقرار المجتمع بحد أدنى من الحماية الاجتماعية للشرائح المعرضة للخطر(أبو قورة، ٢٠١٠: ٢٤-٢٥).

ب- نموذج التهميش الاجتماعي:

يدور هذا النموذج حول الأفكار المطروحة في تفسير التهميش من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، حيث ينظر إلى ظاهرة الفقر والفقراء باعتبارها نتائج تحولات بنائية " سياسات تنموية " محكومة بعناصر محلية ودولية، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية. وبالتالي يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوي الدخل المنخفض، وافتقارهم إلى الأصول نتيجة مباشرة للتهميش والحرمان وليس نقص الإنتاج الاجتماعي(حمدان، والسيد، ٢٠٠٦: ٤٢٧).

ج- نموذج التنمية البشرية:

تشير أدبيات التنمية إلى أن نماذج التنمية التي بشر بها الفكر التنموي فيما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، قد أكدت على التنمية من أعلى سواء التي تقوم بها الدولة في المجتمعات الاشتراكية أو القطاع الخاص بتنظيم من الدولة في المجتمعات الليبرالية. ومع انهيار الإشتراكية وتوحش الرأسمالية برز تيار تنموي جديد وهو نموذج التنمية البشرية أو التنمية المتمحورة حول البشر، كما برزت تنظيمات المجتمع المدنى، وبخاصة المنظمات غير الحكومية لكي تعمل تنمية المجتمع من أسفل، بواسطة المهمشين والعاجزين عن إشباع حاجاتهم، أو فاقدى القدرات. بحيث تسعى المنظمات غير الحكومية من خلال أنظمتها في الحماية الاجتماعية، باتجاه العمل على إشباع حاجاتهم في حدودها الدنيا، إضافة إلى العمل باتجاه تطوير قدراتهم، لتمكينهم من التدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع بما يؤكد إنتمائهم وإرتباطهم بمجتمعهم. ومن الضروري تضافر جهود المنظمات غير الحكومية مع جهود الدولة والقطاع الخاص لإنجاز هذه المهمة (أبو قورة، ٢٠١٠: ٢٧).

ونموذج التنمية البشرية – كما يشير سعيد حمدان وسيد جاب الله السيد – يهدف إلى تقليص الفقر من خلال مفهوم إنتاجي، وأنه في جوهره بمثابة استراتيجيات متوائمة مع البيئة إذ لابد من وضع الفقراء في المجرى الرئيس للتنمية عن طريق اتباع سياسات واعية تهدف إلى تخفيف فقرهم وإدراج مساهماتهم في عملية التنمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع قدرات الفقراء بمنحهم فرصاً ميسرة وبغير عراقيل للحصول على الأرض والموارد ورأس المال والبنية الأساسية والتكنولوجيا والأسواق(حمدان، والسيد، ٢٠٠٦: ٤٢٩).

وتأسيساً على ما سبق **تنطلق الدراسة الحالية من المدخل السوسيولوجى** وتحديداً من خلال نماذج أميل دوركايم، والتهميش الاجتماعي، والتنمية البشرية. وبالتطبيق على الحالة المصرية نجد أنه خلال فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ تحملت الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق العدالة الاجتماعية. فالدور الاجتماعي للدولة كان بمثابة الآلية التي تتولى ضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية– طبقاً لنموذج إميل دوركايم – حيث انصب اهتمام السياسات التنموية بقضايا التشغيل من خلال كفالة تشغيل الخريجين بالقطاعات المختلفة، وضمان الحد الأدنى للأجور، وتحقيق زيادة دورية في المستوى العام للأجور ليتناسب مع المستوى العام للأسعار، والتوسع في الدعم السلعي والخدمي للاستهلاك الأساسي.

\إلا أن الحكومة المصرية اتجهت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين نحو تبنى توجهاً تنموياً مغايراً، يقوم على تبنى اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وجاء ذلك تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم سياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة. فعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الحكومات المصرية المتعاقبة في ظل هذه السياسات إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تكن تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية، ومن الحرمان والتهميش الاجتماعي.

وفي أعقاب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة. ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية. ولقد انطلق التغيير الجذري في فلسفة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠.

هذا وعلى الرغم من التداعيات الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى التي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة ١٩٨١–٢٠١١، إلا أن الحكومة المصرية اتجهت نحو تبني ذات النموذج التنموي بتنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد القومي يغطي الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. فضلاً عن التداعيات الاجتماعية السلبية العديدة التي تتضمنها مثل هذه البرامج بسبب طبيعتها التقشفية، واجهت مصر – خلال الفترة الممتدة منذ نهاية عام ٢٠١٩

وحتى الآن(٢٠٢٤)- مثل بقية دول العالم أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – التي لاتزال تلقي بظلالها حتى الآن- ظروفاً اقتصادية واجتماعية وتنموية صعبة تمثلت أهمها في موجة الغلاء والتضخم التي تجتاح المجتمع المصري حالياً، بالإضافة إلى حرب غزة.

سادساً: الدراسات السابقة:

أُجريت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول منظومة الحماية الاجتماعية وظاهرة الفقر، بعضها ذو طابع تنظيري، وبعضها ذو طابع تطبيقي ميداني، وتم تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث إلى محورين هما: الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية والفقر: تجارب عالمية، والدراسات التي تناولت منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري.

أولا: الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية والفقر (تجارب عالمية)

من الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور **دراسة Armando Barrientos (2011) ، الحماية الاجتماعية والفقر**. هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم مساهمتها المحتملة في معالجة الفقر والضعف في البلدان النامية حول العالم وعددها (١٤) دولة. خلصت الدراسة إلى أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في البلدان النامية يواجه العديد من القيود التي يتعين التغلب عليها. وهذه القيود أكثر حدة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل. ومن بين هذه القيود، يشكل التمويل عائقا رئيساً أمام توسيع نطاق الحماية الاجتماعية. كما يواجه ازمة الاستدامة على المدى الطويل، حيث أن البلدان النامية ليست في وضع يسمح لها بتمويل موسع لنطاق الحماية الاجتماعية من خلال الضرائب على الرواتب، وهو أمر أساسي لنشوء دولة الرفاهية في البلدان المتقدمة، كما أنه هناك فجوات وصعوبات كبيرة في قياس الحماية الاجتماعية في البلدان النامية، حيث أن البيانات المتاحة محدودة وغير مكتملة. وأخيراً، فإن نطاق الإنفاق العام على المساعدة الاجتماعية أضيق بكثير من نفس النطاق المخصص للحماية الاجتماعية. ويتراوح هذا النطاق بين بلدان أمريكا اللاتينية من (٠.٥%) إلى (١.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يقل في آسيا عند (٠.١%) إلى (١.١%) من الناتج المحلي الإجمالي (Barrientos, 2011).

وتأتي دراسة**Ariel Fiszbein and Others(2014) لتركز على بيانات برامج الحماية الاجتماعية الواردة في(أطلس الحماية الاجتماعية:مؤشرات المرونة والكفاية)** وتضم مجموعة بيانات تستند إلى مسوحات أسرية حديثة نسبياً (بعد عام ٢٠٠٥)، وتحتوي على أسئلة

حول الحماية الاجتماعية، أو وحدات تسمح بتحديد المستفيدين من البرامج الاجتماعية، لعدد (٥١) دولة حول العالم، واعتمدت الدراسة على التحليل الثانوي للبيانات المتاحة، وتوصلت إلى أن برامج الحماية الاجتماعية حول العالم ساهمت في دعم (١٥٠) مليون شخص من الوقوع في براثن الفقر. وحتى لو تمكنت جميع البلدان منخفضة الدخل من تحقيق أفضل كفاءة استهدافية على الإطلاق في العالم، فإن (٥٠%) فقط منها قادرة على تقليص فجوة الفقر إلى النصف من خلال الحماية الاجتماعية. وبالنسبة لنصف البلدان منخفضة الدخل، ولأكثر من خُمس جميع البلدان في العينة، فإن القضية تتعلق بكفاية الميزانية، وليس كفاءة الاستهداف Fiszbein and Others,2014).

أما دراسة **Lavinia Netoiu, Silviu Cârstina (2014) ، تحليل العلاقة بين مستويات الحد الأدنى للأجور في الدولة، ومؤشرات الحماية الاجتماعية وعتبة الفقر**، فقد انطلقت من مفهوم سوق العمل، وسعت إلى تحليل الارتباط بين مؤشر مستوى الحد الأدنى للأجور الذي يعكس الحماية الاجتماعية لكبار السن في سوق العمل، وإعانات البطالة ولكن من حيث المستوى النسبي لخط الفقر في رومانيا. واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة على الموقع المخصص للمعهد الوطني للإحصاء، وتم اختيار فترة التحليل ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ وإستخدمت الأساليب والتقنيات الإحصائية، وتم إجراء تحليل الارتباط باستخدام برنامج SPSS. توصلت الدراسة الى أنه توجد علاقة ارتباطية قوية بين مؤشر مستوى الحد الأدنى للأجور وارتفاع معدلات الاقتراب من عتبة الفقر Poverty threshold وبالتالي لا توفر برامج التأمين والحماية الاجتماعية في رومانيا مستوى معيشي لائق سواء لمن فقد وظيفته أو من هم في سن التقاعد، كما كشفت الدراسة عن الدور الذي لعبته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ حيث أظهر عاما ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وضعاً حرجاً على مستوى الحد الأدنى للأجور، وركوداً اقتصادياً، خاصة عندما تزايدت نفقات إعانات البطالة .(Netoiu, 2014)

وهدفت دراسة صلاح هاشم (٢٠١٤) الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة الاجتماعية لدى المهمشين، إلى إلقاء الضوء على مفاهيم الحماية الاجتماعية ودور العمل الأهلى في تمكين الفقراء والمهمشين وتطور وظائف ونظم وآليات الحماية الاجتماعية. أشارت الدراسة إلى انه بعد مرور أكثر من ستين عاماً على نشوء الأمم المتحدة لا زلنا نرى العنف طاغياً والفقراء يزدادون فقراً والأغنياء يزدادون ثراءً، فالفقر ظاهرة قديمة جداً وآفه اجتماعية

خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة، اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية وبيئية. ولمواجهة هذا الواقع المعتم في حياة الإنسانية استضافت الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٠ م قمة الألفية، حيث وضع حشد غفير من قادة العالم التنمية في صدارة جدول الأعمال العالمى، وذلك من خلال تبنيهم للأهداف التنموية للألفية، وتحديد أهداف واضحة المعالم للحد من الفقر والمرض والأمية وتلوث البيئة والتمييز ضد المرأة وتحاشي وقوع الشعوب في براثن المجاعة وذلك بحلول ٢٠١٥م (هاشم، ٢٠١٤).

وألقت دراسة أميرة محمد محمود محمد فايد (٢٠١٥)، كفاءة جهود شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم حق العمل للفئات الفقيرة الضوء على كفاءة جهود شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم حق العمل للفئات الفقيرة ، وأشارت إلى أن شبكة الأمان الاجتماعي كأحد آليات مواجهة مشكلات الفئات الفقيرة، تتكون من عدة مشروعات وصناديق، وتستهدف إمتصاص الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وخصوصاً الآثار التي تحدثها على الحياة المعيشية للفئات الفقيرة، وحق العمل باعتباره أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة التي تمر بها كثير من الدول النامية من عدم توافر فرص عمل مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، وظاهرة الفقر باعتبارها من أهم مشكلات الدول النامية والناتجة عن عدم توافر تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات، حيث مازالت التفرقة والتمييز في بعض المجتمعات نتيجة الديانة، الجنس، اللون،... الخ (فايد، ٢٠١٥).

وتناولت دراسة يحيى محمد محمد هاشم (٢٠١٧)، التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر، دراسة تحليلية، حيث قدمت تحليلا لبعض التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر والتي حققت نتائج ايجابية في تحسين نوعية الحياة للفقراء والمهمشين وإيجاد فرص حقيقية لتوليد الدخل لهم. وشملت التجارب بنك جرامين، وتجارب ماليزيا، والبرازيل، وشيلي، والإكوادور، والمغرب، وسياسات البنك الدولي من أجل الحماية الاجتماعية، والمكسيك. وخلصت الدراسة إلى أنه لنجاح شبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر فمن الضروري أن تكون هناك إرادة ورغبة من الدولة ومؤسساتها في دعم التجربة ودفعها للنجاح، حيث يتوجب أن يتبع المشروع وكافة مشروعات شبكة الحماية الاجتماعية إدارياً جهة واحدة فقط مما يسهم في تحقيق النجاح (هاشم، ٢٠١٧).

كما بحثت دراسة Youssouf Kiendrebeogo (2017) الحماية الاجتماعية للحد من الفقر في الإنفاق الاجتماعي في الفترة ١٩٨٤من-٢٠١٠ في البلدان النامية،

واعتمدت على قاعدة البيانات الفريدة عبر البلدان حول الفقر لاستكشاف الدور الذي تلعبه الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر أثناء الأزمات المالية، وتشير النتائج إلى أن الأزمات المالية مرتبطة بزيادات في معدلات نمو أعداد الفقراء وفجوة الفقر بنسبة (٧%، و١٢%) على التوالي. وهذه التأثيرات الضارة للفقر الناجمة عن الأزمات المالية أقل بكثير في البلدان ذات الإنفاق الاجتماعي الأعلى، مما يشير إلى أهمية الحماية الاجتماعية للحد من الفقر في أوقات الأزمات والمكاسب المحتملة من التدخل السياسي (kiendrebeogo,2017).

وبحثت دراسة Raj M. Desaia and Nita Rudra (2019) التجارة والفقر والحماية الاجتماعية في البلدان النامية عن كيف تؤثر التحولات في التجارة على الحماية الاجتماعية للفقراء، واستخدمت الدراسة قاعدة بيانات أطلس الحماية الاجتماعية ـ مؤشرات المرونة والكفاية (ASPIRE) التابعة للبنك الدولي للمؤشرات الخاصة بالحماية الاجتماعية، والتي تغطي عدداً متقطعاً من السنوات بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١. وتم الاعتماد على مقياس بسيط للإنفاق الإجمالي على جميع أشكال الحماية الاجتماعية، فضلاً عن مقاييس "التغطية" و"الكفاية" لمختلف مكونات الحماية الاجتماعية. والتغطية هي ببساطة النسبة المئوية للسكان المشاركين في برامج الحماية الاجتماعية والعمل (بما في ذلك المستفيدون المباشرون وغير المباشرين) حسب نوع البرنامج. وكفاية الفوائد هي إجمالي مبلغ التحويل الذي يتلقاه جميع المستفيدين كنسبة من إجمالي دخولهم أو استهلاكهم. وتوصلت الدراسة الى أن أن العجز التجاري قد يحفز الحكومات على تعزيز حمايتها الاجتماعية عبر الفئات المختلفة، بما في ذلك الشرائح الضعيفة من السكان .(Desaia and Rudra, 2019)

أما **دراسة(2021) Essa Chanie Mussaand & Others، ربط الحماية الاجتماعية الموجهة للفقر والتأمين الصحي المجتمعي في إثيوبيا: الالتحاق والروابط والفجوات**، فقد استهدفت الكشف عن أسباب عدم الإلتحاق ببرنامج الحماية الاجتماعية في إثيوبيا، وقامت الدراسة بفحص وتحليل البيانات المقطعية من المسح الأساسي لبرنامج الحماية الاجتماعية (شبكة الأمان المتكاملة) الذي تم تنفيذه في أربع مقاطعات ريفية في منطقة أمهرة بين ديسمبر ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩، وتم جمع البيانات من (٥٣٩٨) أسرة مستفيدة من برنامج شبكة الأمان، وكشفت الدراسة أن الفئات الأكثر إلتحاقاً هم ذوو الإحتياجات الخاصة ، والبالغين في الأسر وأرباب الأسر من الذكور والإناث، أما عن السبب الأكثر شيوعاً في عدم الإلتحاق ببرنامج الحماية الاجتماعية "التأمين الصحي" هو عدم القدرة على توفير رسوم الإلتحاق بالبرنامج

بسبب ارتفاعها، وهو ما لم تتمكن الأسر شديدة الفقر من توفيره (Mussaand, et al.) ,2020.

وتناولت دراسة Liyousew G. Borga and Conchita D'Ambrosio (2021)) الحماية الاجتماعية والفقر متعدد الأبعاد، تأثير ثلاثة مخططات واسعة النطاق للحماية الاجتماعية في إثيوبيا والهند وبيرو على الفقر متعدد الأبعاد، واستخدمت الدراسة بيانات مشروع Young Lives، وهي دراسة تتبع حياة الأطفال في أربع دول: إثيوبيا والهند (في ولايتي أندرا براديش وتيلانجانا) وبيرو وفيتنام على مدى ١٥ عامًا. في كل دولة من دول الدراسة، تتضمن مسوحات Young Livesحيث تم تتبع (٣٠٠٠) طفل في المجموعة الاولى وتضم من وُلدوا بين يناير ٢٠٠١ ومايو ٢٠٠٢، وتتكون المجموعة الأكبر سنًا من حوالي (١٠٠٠) طفل من كل دولة ولدوا في الفترة ١٩٩٤–١٩٩٥، وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من معدل حدوث الفقر المتعدد الأبعاد وشدته انخفض في البلدان الثلاثة خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٦، وكان ذلك أكثر بالنسبة للمشاركين في البرنامج مقارنة بغير المشاركين. وتستمر التأثيرات الإيجابية حتى في الأمدين المتوسط والطويل (Borga and conchita,2021).

أما دراسة (Zonaira Naseer and others(2021) تمكين المرأة الريفية من خلال برامج الحماية الاجتماعية: دراسة حالة برنامج بينظير لدعم الدخل في البنجاب (باكستان). وتناولت الدراسة برنامج دعم الدخل لبينظير –أحد برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم مساعدة مالية غير مشروطة للنساء الفقيرات. أجريت الدراسة لاستكشاف دور برنامج دعم الدخل باستخدام المقابلات مع عينة من (١٦٠) امرأة مستفيدة من البرنامج. وأظهرت النتائج أن غالبية المستفيدين (٧٨.٨%) متزوجات، من أصول ريفية. وكان عدد كبير (٨٠%) من المستفيدين أميين. وبالمثل، فإن الغالبية العظمى (٨١.٩%) من المستجيبين لديهم العمل كمصدر للدخل. ووافق (٩٥%) على أن المساعدة يجب أن تكون أكثر من ٥٠٠٠ روبية / شهر أو ١٠٠٠٠ روبية / شهر. وبالمثل، وافق (٦٩.٤%) من المستجيبين على أن الإناث البالغات يجب أن يتخذن القرارات الأسرية وأن يذهب الأطفال إلى المدرسة بغض النظر عن الجنس. ويجب على الحكومة أن تقدم بدل مساعدة مناسب للأسر المحتاجة وخاصة لتمكين المرأة.(Naseer, others, 2021)

وانطلقت دراسة Edson Mugore (2022)، دوافع التغييرات في السياسات والآثار المترتبة على تغيير سياسة الحماية الاجتماعية في زيمبابوي، من هدف رئيس تمثل في تحديد

دوافع التغييرات في السياسات وتأثيرها على تغيير سياسة الحماية الاجتماعية (الاختيار والتصميم والتنفيذ) في زيمبابوي، وتم الإعتماد على المقابلات المتعمقة مع صناع السياسات من خلال الإعتماد على عينة كرة الثلج، وتوصلت الدراسة الى أن سياسات الحماية الاجتماعية في زيمبابوي تعمل كنهج لإدارة المخاطر لمعالجة الصدمات المتغيرة والخاصة. فهي تزيد من قدرة الفئات الضعيفة على الصمود وتدعم أهداف الحكم الديمقراطي لعام ٢٠٣٠، كما رصدت الدراسة قدرة الجهات الفاعلة الدولية على تشكيل جدول الأعمال والتنفيذ من خلال تحديد أولويات الأحداث مثل معالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومخاوف حماية الطفل كجزء من جدول أعمال التنمية العالمية (Mugore , 2022).

وتناولت دراسة Priscilla Boateng (2023) برامج الحماية الاجتماعية في غانا: تأثير تمكين سُبل العيش في مواجهة الفقر على المستفيدين تأثير مبادرة التمكين لسُبل العيش ضد الفقر في غانا للتخفيف من حدته. وهي مبادرة رئيسية للحماية الاجتماعية، واستخدمت الدراسة العينات العمدية وعينة كرة الثلج ٦٠ سنة فما فوق، كما اشتملت عينة المجموعات البؤرية على (٢٠) مفردة متنوعين من حيث الخصائص السكانية. وخلصت الدراسة الى أن العديد من المستفيدين أفادوا أن البرنامج ساعدهم على التواصل مع الآخرين في مجتمعهم وبناء علاقات أقوى مع أفراد الأسرة والأصدقاء، كما أفاد المستفيدون أنهم قبل انضمامهم للبرنامج لم يكونوا قادرين على ادخار أي مبلغ من المال للاستخدام في المستقبل أو حتى لدعم أفراد الأسرة. وفي الوقت الحالي، أفاد ٣١ مستفيدًا أنهم قادرون على الادخار لحالات الطوارئ، على سبيل المثال إذا احتاجوا إلى نقل طفل إلى المستشفى، أو إذا لم يكن هناك طعام في المنزل. كما أفاد آخرون أنه على الرغم من عدم قدرتهم على الادخار، إلا أنهم قادرون على مساعدة أسرهم بدلاً من الاعتماد على الغرباء للمساعدة في كل مرة(Boateng ,2023).

وجاءت دراسة Mariam Abouelenin and Yang Hu(2024) انعدام الأمن الغذائي وجودة الحياة خلال جائحة كوفيد-١٩ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تناولت استجابات برامج الحماية الاجتماعية في بلدان شمال ووسط الشرق الأوسط إبان جائحة كورونا والتغيرات المناخية وتم تقييم ودراسة برامج الحماية الاجتماعية في أربعة دول هي مصر وتونس والأردن والمغرب، وتم تحليل بيانات من مسح الأسر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لرصد جائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠-٢٠٢١) ، اقتصرت العينة على مستخدمي الهواتف المحمولة في سن العمل (١٨-٦٤)، وخلصت الدراسة أنه من بين البلدان الأربعة

المشمولة في هذه الدراسة نفذت كل من المغرب والأردن تدابير حماية اجتماعية شاملة لمعالجة احتياجات سكانها خلال أزمة الغذاء. ووسع المغرب شبكات الأمان الاجتماعي لتغطية أكثر من ثلاثة أرباع سكانه، بما في ذلك العمال غير الرسميين الذين لم تكن تغطيهم خطط الحماية الاجتماعية سابقًا. ووسعت البلاد أهلية البرامج القائمة وقدمت إعانات للمواد الغذائية الأساسية، وتضمن نهج الأردن مزيجًا من تخفيضات أسعار الغذاء، وتوزيع المساعدات الغذائية، وتحويلات نقدية منتظمة لدعم الأسر طوال الأزمة، بينما كان تخصيص أموال الحماية الاجتماعية الطارئة في تونس ومصر أقل من(٠.٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما وكانت الحماية الاجتماعية في تونس أثناء الوباء محدودة بشكل خاص، حيث لم تغطي سوى ٢٠٪ من السكان(Abouelenin,2024).

وأخيراً جاءت دراسة Marium Amir Farooqui and others(2024) استخدام برنامج الحماية الصحية الاجتماعية والعقبات التي تعترضه بين السكان المسجلين فيه في المناطق الإدارية الفيدرالية في باكستان، وتستكشف الدراسة مدى الاستخدام وتحديد الحواجز التي يواجهها الأفراد في المنطقة الإدارية الفيدرالية الباكستانية فيما يتعلق ببرنامج الحماية الصحية الاجتماعية واستخدمت الدراسة الطريقة المقطعية وشملت المقيمين الدائمين من إسلام أباد وجيلجيت بالتستان وآزاد كشمير. وتم توفير إطار العينة من قبل مكتب برنامج في إسلام أباد، باستخدام طريقة العينات العشوائية البسيطة، واستخدمت الدراسة أداة "مسح الصحة لمنظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢ وتوصلت الدراسة الى أن حوالي (١٢%) من المشاركين استخدموا برنامج الحماية الصحية الاجتماعية، بينما واجه (٦.٥%) حواجز في الاستخدام .(Farooqui and others,2024)

ثانيا: الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري:

من الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المجال **دراسة Markus Loewe (2004)، آفاق جديدة للحماية الاجتماعية في العالم العربي: حالة مصر**، تتناول هذه الدراسة الحماية الاجتماعية في العالم العربي وبالنظر إلى مصر كمثال، تتساءل الدراسة عن سبب انتشار الفقر على نطاق واسع؟، ولماذا تشكل المخاطر الاجتماعية عاملا رئيساً يساهم في انتشار الفقر على الرغم من تعدد أنظمة الحماية الاجتماعية في البلاد؟ ، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية واجبة التنفيذ، وأن الأنظمة القائمة ممولة تمويلاً جيداً ولكنها غير فعالة وتصب في صالح الأغنياء أكثر من الفقراء، واقترحت الدراسة نهجاً إصلاحياً يعتمد على

استراتيجيات أكثر ابتكاراً، بحيث يجب إطلاق حملات لتوعية الجمهور بالمخاطر الاجتماعية، وينبغي أن يكون الإنفاق على المساعدة الاجتماعية، كما ينبغي إصلاح أنظمة التقاعد العامة، وفي الوقت نفسه، لا بد من فتح سبل جديدة لتلبية الاحتياجات المحددة للعاملين في القطاع غير الرسمي الذين يجدون صعوبة بالغة في التغطية بالتأمين الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية. ولهذا الغرض، يُعتبر التأمين الأصغر نهجاً واعداً في منطقة العالم العربي **(Loewe, 2004)**.

وبحثت دراسة Moustafa Y. Khalil (2014)، مساهمة منظمات المجتمع المدني ذات التوجه الإسلامي في الحد من الفقر في مصر: الآليات والسياسة والدروس في كيفية مساهمة منظمات المجتمع المدني الإسلامية في الحد من الفقر في مصر، من خلال دراسة نوعية لأربع منظمات مجتمع مدني، تضمنت دراسات حالة مقارنة متعمقة، ثلاث منها هي منظمات مجتمع مدني إسلامية، وواحدة هي منظمة غير دينية، وتم استخدام المقابلات شبه المنظمة والمقابلات الجماعية، واستخدام التقييم المقارن السريع. وخلصت الدراسة إلى أن الحماية الاجتماعية من خلال المساجد هي ظاهرة غير رسمية أنشأها الأهالي في مدن مصر بغرض البقاء الاقتصادي، مثل مجموعات الاقتراض غير الرسمية والشبكات الاجتماعية بين الجيران والأصدقاء (Khalil,2014).

وهدفت دراسة يحي محمد محمد هاشم (٢٠١٥)، آليات الحماية الاجتماعية في مصر: دراسة تحليلية، الى دراسة وتحليل آليات الحماية الاجتماعية في مصر والتي تتخذ العديد من الأشكال بهدف تحسين نوعية حياة الفئات الفقيرة والمهمشة. وخلصت إلى أنه رغم تعدد برامج الحماية المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي إلا أنها لا تتضمن برامج تحقق توليد الدخل أو برامج تعتمد على التنمية المستدامة لتحقيق الدفع بالفقراء من أسفل إلى أعلى (هاشم، ٢٠١٥).

وفى دراسة Nada Mohamed Kassem (2020) الأدوار والضوابط والقواعد حوكمة الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء ارتفاع معدلات الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تم استخدام (١٢) مقابلة متعمقة مع صناع السياسات والخبراء في الهيئات الحكومية والدولية وغير الحكومية ذات الصلة في مختلف فروع الحماية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في مصر من منتصف ديسمبر ٢٠١٩ حتى منتصف فبراير ٢٠٢٠، ويركز التحليل على مستوى نظام الحماية الاجتماعية ككل وعلى مستوى البرنامج، من خلال فحص نظام التأمين الاجتماعي المساهم وكذلك برامج التحويل النقدي غير المساهمة مثل تكافل وكرامة، ومن

خلال عينة كرة الثلج تم الوصول إلى المشاركين المختلفين في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج الحماية الاجتماعية مجزأة في الغالب، ولا تتمتع برؤية مشتركة، وبالتالي يمكن أن تتداخل المهام في كثير من الأحيان، ولا يمنع التنسيق غير الكافي النظام من تحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، بل يمكن أن يعوق تقديم الخدمات(Kassem,2020).

دراسة جهاد إبراهيم حنفي عبد الحميد (٢٠٢٠)، الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم، دراسة ميدانية في مجتمع حضري فقير، هدفت هذه الدراسة إلى رصد العلاقة بين التحولات الاقتصادية والسياسية وتصاعد معدلات الفقر في مصر، وتقييم أثر سياسات الحماية الاجتماعية وخلل منظومة الدعم على فقراء مصر، وذلك للنهوض ببرامج الدعم الحالية من أجل الوصول إلى آلية أكثر فاعلية تضمن وصوله إلى الفئات الأكثر استحقاقاً من أجل الارتقاء بالأوضاع المعيشية للفقراء. وقد جمعت هذه الدراسة بين الوسائل الكمية كالاستبيان والإحصاءات الرسمية، والوسائل الكيفية كالمقابلات المتعمقة، والإخباريين والتصوير الفوتوغرافي. وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء، حيث تلتهم المستويات المرتفعة للأسعار أي زيادة في الدخل أو أي زيادة تضاف للأجور، كما أن الفقراء يزدادون فقراً بل وينضم إليهم شرائح أخرى بسبب هذه السياسات، وأن سياسة الدعم الحالية أدت إلى دعم الأغنياء على حساب الفقراء. وتوصي هذه الدراسة بضرورة تفعيل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتوفير كافة المعطيات اللازمة لإحداث طفرة حقيقية من أجل تفادى المخاطر الاجتماعية إذا ما استمرت هذه الأوضاع (عبد الحميد، ٢٠٢٠).

دراسة أحمد السعيد الهجرسي (٢٠٢١)، الفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري، استهدفت هذه الدراسة تحليل أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي للدولة في مصر لمواجهة ظاهرة الفقر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي كان الفقراء أحد المكونات الفاعلة فيها. وقد أشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الفقر تعتبر إفرازاً طبيعياً للخلل في منظومة العدالة الاجتماعية التي كانت نتاجاً لجملة من السياسات التنموية التي أطلقت العنان لآليات السوق وأعطت أولوية واضحة للمصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية في إطار اقتصاد رأسمالي مفتوح ينظر إلى الفقراء باعتبارهم هم مسئولون عن فقرهم. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستخلاصات الأساسية التي تعكس الأوضاع البنائية في المجتمع المصري، وما أفضت إليه من آثار على مستويات

المعيشة لدى العديد من الشرائح الطبقية أدت إلى إعادة إنتاج الفقر واتساع نطاق الشرائح التي أضحت تعاني من أعبائه وآثاره المباشرة (الهجرسي، ٢٠٢١).

وهدفت دراسة نورا عيسى (٢٠٢٢)، أطر الحماية الاجتماعية في الدول الناشئة بالإشارة إلى مصر كتجربة، إلى تحليل أخر التطورات في نظم الحماية الاجتماعية في الدول الناشئة وفي مصر على وجه الخصوص في ظل جائحة كورونا. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن نظم الحماية الاجتماعية مرت بعدة مراحل لتصبح تكيفية، مقاومة للصدمة بأدواتها التوسعية والتكيفية، وذلك فيما يتعلق بدرجة صمود النظام وقدرته على إعداد أفراده للصمود، سواء باتخاذ نهج إصلاحي متدرج أو مستلزم وسياسات سريعة لصد التأثيرات السلبية للصدمات. فعندما تصبح المفاجأة – في ظل تفشي جائحة كورونا – هي الوضع الطبيعي الجديد، فمن المتوقع أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مرنة في بناء قدرة النظام ككل والفرد، شاملة تعتمد على الإدماج الاجتماعي الشامل (عيسى، ٢٠٢٢).

واتجهت دراسة نعيمة ناصر أحمد (٢٠٢٢)، برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي، إلى إلقاء الضوء على برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي، وقد خلصت إلى أن الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضاً المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل المجالات التي تهتم بقضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة ... وغيرها، والاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث (أحمد،٢٠٢٢).

وبحثت دراسة (Merihan Sharara(2023 تأثير مبادرة حياة كريمة على مستوى معيشة المواطن المصري: دراسة حالة محافظة المنوفية التأثير المحتمل للمبادرة على مستويات المعيشة للمواطنين في محافظة المنوفية. وطبقت الدراسة (٧١) استبيانًا أجريت مع شركاء ومستفيدين مختلفين من مجتمع الدراسة من خلال وسائل مختلفة مثل المقابلات وجهاً لوجه والمكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني والبريد العادي وتكونت العينة من المواطنين وممثلي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية وتوصلت النتائج الى أن قريتي أشمون والشهداء بمحافظة المنوفية كانتا من أكثر القرى استفادة من مبادرة "حياة كريمة" في كافة جوانبها الخدمية، وخاصة في مجال التعليم، وكذلك اللامركزية في الحصول على الخدمات المدنية (إصدار شهادات الميلاد... إلخ (Sharara,2023).

وهدفت دراسة دينا إبراهيم متولي إبراهيم (٢٠٢٣)، متطلبات تحقيق التحول الرقمي لقطاع الحماية الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، إلى تحديد مستوى توافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية، وتحديد الصعوبات التي تعوق توافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية، ووضع مقترحات لمواجهتها، ومحاولة التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتوافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية. واستعانت الدراسة بالمسح الشامل للمسئولين بقطاع الحماية الاجتماعية. وقد خلصت إلى أنه من المتوقع أن يكون مستوى توافر متطلبات التحول الرقمي بقطاع الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعي متوسطاً، وأنه توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين توافر التحول الرقمي وتطوير قطاع الحماية الاجتماعية، وأنه من المتوقع أن يكون مستوى صعوبات توافر متطلبات تحقيق التحول الرقمي مرتفعا (إبراهيم، ٢٠٢٣).

ومن خلال العرض السابق للدراسات ذات الصلة بمشكلة البحث يمكن استخلاص عدد من القضايا والمؤشرات التي تشكل منطلقاً للدراسة الحالية:

– إن الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضاً المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل المجالات التي تهتم بقضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة ... وغيرها، والاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث.

– إن نظم الحماية الاجتماعية مرت بعدة مراحل لتصبح تكيفية، مقاومة للصدمة بأدواتها التوسعية والتكيفية، وذلك فيما يتعلق بدرجة صمود النظام وقدرته على إعداد أفراده للصمود، سواء باتخاذ نهج إصلاحي متدرج أو مستلزم وسياسات سريعة لصد التأثيرات السلبية للصدمات.

– لانجاح شبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر فمن الضروري أن تكون هناك إرادة ورغبة من الدولة ومؤسساتها في دعم التجربة ودفعها للنجاح، حيث يتوجب أن يتبع المشروع وكافة مشروعات شبكة الحماية الاجتماعية إدارياً جهة واحدة فقط مما يسهم في تحقيق النجاح.

– برامج الحماية الاجتماعية حول العالم ساهمت في دعم (١٥٠) مليون شخص وحمايتهم من الوقوع في براثن الفقر.

– توجد علاقة ارتباطية قوية بين مؤشر مستوى الحد الأدنى للأجور وارتفاع معدلات الاقتراب من عتبة الفقر Poverty threshold .

– أهمية الحماية الاجتماعية للحد من الفقر في أوقات الأزمات والمكاسب المحتملة من التدخل السياسي.

– إن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في البلدان النامية يواجه العديد من القيود التي يتعين التغلب عليها، وهذه القيود أكثر حدة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، ومن بين هذه القيود، يشكل التمويل عائقاً رئيساً أمام توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، كما يواجه أزمة الاستدامة على المدى الطويل، حيث أن البلدان النامية ليست في وضع يسمح لها بتمويل موسع لنطاق الحماية الاجتماعية من خلال الضرائب على الرواتب، وهو أمر أساسي لنشوء دولة الرفاهية في البلدان المتقدمة، كما أن هناك فجوات وصعوبات كبيرة في قياس الحماية الاجتماعية في البلدان النامية، حيث أن البيانات المتاحة محدودة وغير مكتملة. وأخيراً، فإن نطاق الإنفاق العام على المساعدة الاجتماعية أضيق بكثير من نفس النطاق المخصص للحماية الاجتماعية في الدول المتقدمة.

– إن قضية الفقر في مصر تعتبر إفرازاً طبيعياً للخلل في منظومة العدالة الاجتماعية التي كانت نتاجاً لجملة من السياسات التنموية التي أطلقت العنان لآليات السوق وأعطت أولوية واضحة للمصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية في إطار اقتصاد رأسمالي مفتوح ينظر إلى الفقراء باعتبارهم هم مسئولون عن فقرهم.

– إن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومنها مصر أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء، حيث تلتهم المستويات المرتفعة للأسعار أي زيادة في الدخل التي تلتهم أي زيادة تضاف إلى الأجور، كما أن الفقراء يزدادون فقراً بل وينضم إليهم شرائح أخرى بسبب هذه السياسات، وأن سياسة الدعم الحالية أدت إلى دعم الأغنياء على حساب الفقراء.

– إن الحماية الاجتماعية من خلال المساجد هي ظاهرة غير رسمية أنشأها الأهالي في مصر بغرض البقاء الاقتصادي، مثل مجموعات الاقتراض غير الرسمية والشبكات الاجتماعية بين الجيران والأصدقاء.

– رغم تعدد برامج الحماية المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي في مصر إلا أنها لا تتضمن برامج فعالة تحقق توليد الدخل أو برامج تعتمد على التنمية المستدامة لتحقيق الدفع بالفقراء من أسفل إلى أعلى.

سادساً : منهجية البحث :

المنهج المستخدم

اعتمد البحث على الأسلوب/ المنهج الوصفي التحليلي – والذي يعد من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه – حيث تم الاعتماد على البيانات الثانوية المتاحة، كما اعتمد على دليل المقابلة لدراسة وتحليل رؤية عينة من بعض الفقراء ومحدودي الدخل حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة. وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم القيام بمقابلات متعمقة مع بعض الفقراء ومحدودى الدخل من أجل جمع أكبر قدر من البيانات عن العوامل والمتغيرات المرتبطة بمنظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي.

أدوات الدراسة

اعتمد البحث على مصدرين أساسيين هما:

١ – البيانات الثانوية:

وتمثلت البيانات الثانوية في المسوح والتقارير والدراسات السابقة والتراث النظري المتاح وروعي فى اختيار هذة المصادر علاقتها الوثيقة بموضوع البحث وحداثتها وأن تكون موثقة. بالاضافة الى نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعض تقارير بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك. وقد كان الغرض من استخدام البيانات الثانوية هو الخروج بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث .

٢ – دليل المقابلة:

تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من بعض الفقراء ومحدودي الدخل، لمعرفة رؤيتهم حول قضايا البحث. وقد كان الغرض من تطبيق دليل المقابلة هو المزاوجة بين التحليل الكمي الذي تقدمه البيانات الثانوية، وبين التحليل الكيفي الذي تقدمه المقابلات مع أفراد العينة. ويأتي ذلك في إطار مبدأ التعدد المنهجي ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أعلى، خاصة وأن المنهج الكمي لا يصلح أن يكون منهجاً متكاملاً في فهم الواقع وتفسيره بسبب عدم استيعابه لكل الحقائق الاجتماعية (انظر : امزيان ، ١٩٨١: ٧٧–٧٨) .

مجالات الدراسة:

المجال المكانى: تحدد المجال المكاني للبحث في مدينة كفر الشيخ، وهي احدى أهم المدن المتوسطة في محافظات وجه بحري، والتي تحتوى على شرائح طبقية مختلفة تمثل المجتمع المصري بصفة عامة.

المجال البشرى: تمثل في أرباب الأسر في بعض المناطق الشعبية البسيطة في مدينة كفر الشيخ (عزبة الصفيح، والعزبة الجديدة) لأنها تحتوي على شرائح اجتماعية عديدة.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية شهرين متواصلين منذ بداية شهر سبتمبر ٢٠٢٤ – حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٤.

نوع العينة وكيفية اختيارها:

تم اختيار عينة عمدية من بعض أرباب الأسر بمدينة كفر الشيخ من ذوي الدخول المنخفضة . وبلغ إجمالي عدد أفراد العينة (٢٥) مفردة تم اختيارهم من بعض أرباب الأسر في مدينة كفر الشيخ وتحديداً من بعض المناطق الشعبية البسيطة بالمدينة وهى (عزبة الصفيح والعزبة الجديدة) التي تحتوى على شرائح اجتماعية عديدة من (الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل)، أي أنه تم اختيار الأماكن أولاً، ثم تم اختيار الأفراد ثانياً عشوائياً، حسب الرغبة في المشاركة في البحث، وذلك بواقع (١٣) مفردة من العزبة الجديدة، (١٢) مفردة من (عزبة الصفيح) لاعتذار مفردة عن المشاركة في البحث من (عزبة الصفيح) .

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

سنتناول نتائج الدراسة الميدانية من خلال المحورين التاليين:

١- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري : قراءة سوسيولوجية تحليلية : ""نتائج تحليل البيانات الثانوية " .

٢- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري: نتائج تحليل دليل المقابلة.

المحور الأول: منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة وتحليل العلاقة بين منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري – من المنظور التنموي الشامل- ومحاولة الكشف عن أسباب عدم نجاح منظومة الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر في المجتمع المصري، وكيف يمكن مواجهة الفقر في المجتمع المصري.

١- منظومة الحماية الاجتماعية وظاهرة الفقر في المجتمع المصري- خلفية تاريخية:

بدأت تجربة مصر مع الحماية الاجتماعية منذ مرحلة ما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، حيث شهدت مصر خلال تلك المرحلة بدايات العمل الاجتماعي بمفهومه الضيق، وعملت الحكومة المصرية على تقديم المساعدات النقدية والعينية للفئات الفقيرة. ولم تتسع قاعدة الاستفادة من العمل الاجتماعي– الحكومي والأهلى – لقطاع كبير من الفئات المستهدفة، بسبب ضعف التمويل والتفاوت الإقليمي والنوعي بين الريف والحضر(مناع، وآخرون ،٢٠٢١: ٥٢).

هذا وقد بدأت تجربة مصر مع نظم الحماية الاجتماعية عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال تطبيق نظام الدعم السلعي، والذي استمر حتى الآن، بجانب الاتجاه نحو التوسع في البرامج الاجتماعية لحماية الشرائح الدنيا وإخراجها من دائرة الفقر وتمكينها اقتصادياً(حسين،٢٠٢٣، ص ٢٣). فعقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عملت الحكومة المصرية على تطبيق أهداف الثورة، وأهمها الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الثروات والدخول كمتطلب أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث بدأت الحكومة تبني سياسات اجتماعية تركز اهتمامها على تحقيق معايير العدالة الاجتماعية من خلال تبني مجموعة إجراءات تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي. وفي عام ١٩٦١ اتجهت الحكومة المصرية نحو تبني نموذج التنمية الاشتراكي، حيث سميت تلك الفترة "بفترة التدخل والتوجيه" من قبل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والتنموي بعد أن كان دورها محدوداً إلى حد كبير في السنوات السابقة. وفي هذه الفترة تحملت الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن أهم ملامح الحماية الاجتماعية في هذه الفترة اهتمام السياسات التنموية بقضايا التشغيل من خلال كفالة تشغيل الخريجين بالقطاعات المختلفة، وضمان الحد الادنى للأجور، وتحقيق زيادة دورية في المستوى العام للأجور ليتناسب مع المستوى العام للأسعار، والتوسع في الدعم السلعي والخدمي للاستهلاك الأساسي. وبصفة عامة تميزت هذه الفترة بتحمل الدولة الدور الاقتصادى والاجتماعي، حيث أصبحت الدولة هي الفاعل الرئيس في حقل العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية (الإعانات الاجتماعية) بخاصة التعليم والصحة وتشغيل الخرجين وأيضاً من خلال سياسات وإجراءات توزيع الدخل وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم حدث تقدم ملموس بشأن الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، كما تناقصت الفوراق بين الطبقات إلى حد كبير. (مناع، وآخرون: ٥٣–٥٦).

ثم جاءت نكسة يونيو ١٩٦٧، وما ترتب عليها من آثار اقتصادية وتنموية والتي تمثلت أهمها في إغلاق قناة السويس واحتلال سيناء وحرمان الاقتصاد القومي من الثروات المعدنية وأهمها البترول، وتأثير الاستعداد للحرب مما أدى إلى تضاؤل قدرة الحكومة والمنشأت المحلية عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية، مما أثر سلبا على برامج الحماية الاجتماعية وقصورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في ذلك الوقت(مناع، وآخرون : ٥٦).

وعقب حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، اتجهت الحكومة المصرية نحو تبني نموذج تنموي مغاير للنموذج التنموي الاشتراكي، وهو نموذج التنمية الليبرالي، حيث ظهر هذا النموذج إلى حيز الأفق بدعوة القطاع الخاص – سواء المحلى أو الأجنبي– إلى المشاركة في تحقيق التنمية، ثم دعوته مرة أخرى في منتصف سبعينيات القرن العشرين لقيادة قطار التنمية وفقاً للتوجه الليبرالي (بيومي، ٢٠١٣: ١١٢).

ويقوم النموذج التنموي الليبرالي على تبنى سياسات تنموية تقوم على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وجاء ذلك تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة ما قبل ١٩٨١، وسياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة خلال فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي كانت تحققها الحكومات المصرية المتعاقبة في ظل هذه السياسات (والتي يوضحها جدول رقم ١)، إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تكن تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية (هاشم، ٢٠١٤).

جدول رقم (١)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٧٧ – ٢٠١٠

السنة	معدل نمو الناتج االمحلي الإجمالي
١٩٧٧	%٩.٠٠
١٩٨١	%٧.٣٥
١٩٨٥	%٥.٧٩
١٩٨٩	%٤.٩٢
١٩٩٣	%٢.٩٠
١٩٩٧	%٥.٤٩
٢٠٠١	%٣.٥٤
٢٠٠٥	%٤.٤٧
٢٠١٠	%٥.١٥

Source: The World Bank .(2023). " Data Bank World Development Indicators". https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

وهو ما أدى إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، التي جاءت لتنادي " عيش ، حرية ، عدالة احتماعية، كرامة إنسانية " ، ولتعكس أسباب عدم الرضا الذي أوضحته البحوث واستطلاعات الرأي قبل الثورة وأطلق الباحثون على هذا الوضع متناقضة " التنمية غير السعيدة " (الجعفراوي، ٢٠١٦: ٥).

وتعتبر الحالة المصرية أوضح مثال على هذا التناقض، وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في مصر قد شهد تحقيق معدلات مرتفعة ومتذبذبة من نحو (٩%) عام ١٩٧٧ إلى نحو (٥.١٥%) عام ٢٠١٠ (انظر جدول رقم ١). وبالرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ثمار هذا النمو لم تنعكس في شكل تحسن مستوى المعيشة في المجتمع المصري، وفي هذا الصدد تكشف الإحصاءات المتاحة إلى أنه على الرغم بلوغ معدل نمو الناتج المحلي في مصر نحو (٥.١٥%) عام ٢٠١٠ إلا أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى والمدقع، حيث ارتفع نسبة الفقراء من نحو (١٩.٦%) عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى نحو (٢١.٥%) عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، ثم ارتفعت لتبلغ نحو (٢٥.٢%) عام ٢٠١٠ /٢٠١١ . أما نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر المدقع فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً خلال الفترة (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع (من نحو ٣.٦% إلى ٦.١%)، إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضاً ملموساً حيث بلغت نحو (٤.٨%) عام ٢٠١٠ /٢٠١١(النمر،٢٠١٥: ١١-١٢).
فرغم أن معدل الناتج المحلى قد بلغ نحو (٥.٧%) عام ٢٠١٠ إلا أن ثمار هذا المعدل لم تنعكس آثاره على جميع فئات المجتمع المصري بدليل أن أكثر من (٢٥.٢%) من السكان هبطوا تحت خط الفقر في ذات العام، وهو ما يعنى أن هذا النمط من النمو، وتلك السياسات التنموية تنحاز بشكل سافر للطبقات القادرة والغنية، على حساب الفئات محدودة الدخل والفقراء، ويعنى ذلك أنه في ظل هذه السياسات التنموية يزاد غناء الغني ويزدا الفقير فقراً.

٢- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري: الإطار العام والمكونات الأساسية والآثار الاجتماعية :

١- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر: الإطار العام:

شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً عقب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة في ظل الأنظمة السابقة ، ومن هنا كان الاهتمام المتزايد

بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية. ولقد انطلق التغيير الجذري في فلسفة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠. وقد حفل دستور ٢٠١٤ بعدد كبير من المواد المتعلقة بقضايا الحماية الاجتماعية من منظور واسع ومتكامل، سواء بالنسبة لقضايا الحماية الاجتماعية أو للفئات المستهدفه منها. فالمادة (٨) من الدستور – على سبيل المثال– نصت على " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمه القانون ". وتعاملت أهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠ مع قضية الحماية عبر عدد من الأهداف من أهمها هدف القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان، فقد شملت الغاية الثالثة من هذا الهدف – على سبيل المثال – ضرورة تصميم نظم حماية اجتماعية مناسبة للجميع وتنفيذها. وتحقق تغطية كبيرة للفقراء والفئات الهشة. وفي الوقت نفسه تضمنت الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة والتي جاءت لتفصيل رؤية مصر ٢٠٣٠ عديداً من الأهداف ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية ومنها – على سبيل المثال– " الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته "(عدلي، ٢٠٢١: ١٠٨).

٢– منظومة الحماية الاجتماعية والفقر : المكونات الأساسية

تتعدد وتتنوع برامج منظومة الحماية الاجتماعية في مصر وبصفة عامة تنقسم هذه البرامج إلى قسمين أساسيين القسم الأول قائمة على اشتركات المستفيدين منها (مثل : التأمينات الجتماعية والتأمين الصحي)، أما غير القائمة على اشتراكات المستفيدين والتي يطلق عليها شبكات الأمان الاجتماعي، سواء اتخذت أشكال المعاشات الدورية كتكافل وكرامة، والضمان الاجتماعي، أو المنح الطارئة وغيرها من أشكال المساعدات. ويضاف إليها برامج دعم الغذاء . هذا ولا تقتصر شبكات الأمان الاجتماعي في مصر على الشبكات الحكومية، فهناك المؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية، والتي تلعب دوراً هاماً في تقديم العون والمساعدة للفقراء والفئات الهشة بأشكال نقدية وعينية وخدمية(عدلي، ٢٠٢٤: ١).

١– نظم الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات: تنقسم برامج الحماية الاجتماعية القائمة على اشتراكات المستفيدين، أو ما يعرف بالممولين، إلى الآتي(الزغل، ٢٠٢٢ : ١٠٦):

– نظام التأمينات الاجتماعية: جاءت المادة (١٧) من دستور ٢٠١٤ لتنص على أن " تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق

في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقاً للقانون .

– نظام التأمين الصحي الشامل: أخذت مصر بنظام التأمين الصحي منذ عام ١٩٦٤ سبيلاً لتأمين المواطن المصري من مخاطر المرض وآثاره. وقد أنشئت الهيئة العامة للتأمين الصحي بالقرار الجمهوري رقم (١٢٠٩) لسنة ١٩٦٤ لتتولى التنفيذ. وفي ضوء استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠" ، فقد صدر القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي، لتحسين الرعاية الصحية يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية ويقوم على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

٢– نظم الحماية الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات مالية:

أ– شبكات الأمان الاجتماعي: تتعدد وتتنوع أشكال الحماية الاجتماعية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي: لتشمل المساعدات الاجتماعية، والتي تأخذ شكل مساعدات شهرية مثل الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة، وتتوجه للأسر الأكثر احتياجاً، يضاف إليها إما مساعدات شهرية وإما سنوية خاصة بالأطفال، من أجل ضمان استمرارهم في التعليم، فضلاً عن استحقاقات ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجاً (الزغل، ٢٠٢٢ : ١٠٣).

– معاش الضمان الاجتماعي:

ينظم قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠ استحقاق هذه النوعية من المساعدات. وقد نص القانون على حق الفرد والأسرة الفقيرة في الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي، وتحدد حالة الفرد والأسرة من خلال البحث الاجتماعي الميداني المعتمد على عدد من مؤشرات الاستهداف، والتي تشمل الدخل والتعليم وعدد أفراد الأسرة والعمل وحالة السكن والحالة الصحية (العجزة والمعاقين) والحالة الاجتماعية (اليتيم – الأرملة – المطلقة). وتمثل خدمات الضمان الاجتماعي مظلة بها عدد من الخدمات التي تتراوح بين الدورية والطارئة (الزغل، ٢٠٢٢: ١٠٣–١٠٤).

– برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة :

برنامج تكافل وكرامة هو أحد برامج منظومة الحماية الاجتماعية التى أطلقتها الحكومة المصرية في بداية عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بهدف تقديم دعم نقدي للأسر الأكثر احتياجاً من أجل مساعدتها على الخروج من براثن الفقر وتحسين مستوى المعيشة. وينقسم البرنامج تكافل وكرامة

إلى برنامجين فرعيين، وهما: برنامج تكافل وهو برنامج دعم نقدى مشروط يستهدف الأسر الفقيرة التى لديها أطفال من سن (٠ – ١٨) سنة مع اشتراط التزام الأسر المستفيدة التي لديها أطفال أكثر من (٦) سنوات بإلحاقهم بالمدارس وانتظامهم بنسبة (٨٠%) على الأقل، وتوفير الرعاية الصحية للأم والطفل (أقل من ٦ سنوات). وتحصل الأسرة التي تنطبق عليها هذه الشروط مبلغ (٣٢٥) جنيه شهرياً، و(٦٠) جنيهاً لطالب المرحلة الإبتدائية، بالإضافة إلى (٨٠) جنيهاً لطالب المرحلة الإعدادية و(١٠٠) جنيه لطالب المرحلة الثانوية بحد أقصى ثلاثة طلاب للأسرة. أما برنامج كرامة فهو برنامج دعم نقدى غير مشروط يستهدف الفئات غير القادرة على العمل مثل كبار السن أكبر من (٦٠) سنة، والمعاقين، ويحصل الأفراد الذين تنطبق عليهم الشروط على مبلغ (٣٥٠) جنيهاً لكل فرد وبحد أقصى ثلاثة أفراد داخل الأسرة الواحدة (على،٢٠١٧، ص١).

ب- برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتغيير الثقافي:

بدأت وزارة التضامن الاجتماعي العمل على مكون التمكين الاقتصادي عبر مجموعة من البرامج الهادفة لتوفير فرص عمل وتأهيل الفقراء للانخراط في سوق العمل، مثل برنامج " فرصة ، ومستورة " وغيره من البرامج، وهي في الحقيقة برامج تقع في إطار برامج سوق العمل النشط ، ومكون أساسي لحزمة الحماية الاجتماعية في أي مجتمع (الزغل،٢٠٢٢ :١٠٤).

– برنامج فرصة: يعد برنامج مكمل لبرنامج التحويلات النقدية المشروطة وبرامج المساعدات الأخرى لدعم الفئات الأكثر احتياجاً من خلال مساعدتها على إيجاد فرص عمل مناسبة، مما يزيد من دخول الأسر المستهدفة بدل من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية. فالهدف الرئيس لبرنامج " فرصة "خلق منظومة متكاملة لدعم الأفراد والأسر محدودة الدخل، ودمج أكبر عدد منهم في أنشطة اقتصادية وإنتاجية ناجحة، ومن ثم تعزيز روح العمل والإنتاج والانتقال من الاتكالية إلى الاستقلال الاقتصادي (الزغل،٢٠٢٢: ١٠٤).

– برنامج التمويل متناهي الصغر الخاص بالمرأة المعيلة "مستورة": تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي وبالتعاون مع صندوق " تحيا مصر" أطلق بنك ناصر الاجتماعي التمويل متناهي الصغر الخاص بالمرأة المعيلة "مستورة" في منتصف شهر نوفمبر ٢٠١٧، وتتراوح قيمة القروض بين (٤ آلاف – ٢٠ ألف) جنيه للمرأة القادرة على العمل، ويتم منحها في صورة مادية وليس مبالغ نقدية. وتصل متوسطات القروض لمشروعات مستورة إلى نحو (١٥) ألف جنيه. كما تم تخصيص (٣) آلاف مشروع من مشروعات "مستورة" للسيدات من ذوات الإعاقة تماشياً مع

خطط وزارة التضامن الاجتماعي في دعم وتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة وتنفيذاً لاستراتيجية ٢٠١٨ " عام الأشخاص ذوي الإعاقة "(النمر، وسليمان،٢٠٢١: ٨).

– برنامج سكن كريم: هو برنامج لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة حقها في العيش في سكن كريم. ويبلغ إجمالي عدد الأسر التي تم أو جاري تنفيذ الخدمات المستهدفة لها من تمويل البرنامج والمصادر الأخرى المساندة في القرى الأكثر احتياجا في المحافظات الخمس المستهدفة وهي محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج و قنا والأقصر بالمرحلة الأولى من البرنامج حتى عام ٢٠٢٤ حوالي (٥٨٠٠٠) أسرة في أكثر من ٢٠٠ قرية، أتاحت المشروعات المنفذة حتى الآن أكثر من مليون يومية عمل (وزارة التضامن الاجتماعي، برنامج سكن كريم ، https://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=15).

– مبادرة حياة كريمة (المشروع القومى لتطوير الريف المصرى): هي مبادرة متعددة في أركانِها ومتكاملة في ملامِحِها، أطلقها رئيس لجمهورية في عام ٢٠١٩، وتهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري، في إطار من التكامل وتوحيد الجهود بين مؤسسات الدولة الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في مصر، كما تهدف هذه المبادرة إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات، التي تشمل جوانب مختلفة صحية واجتماعية ومعيشية، وهي بمثابة مسؤولية ضخمة ستتشارك هذه الجهات المختلفة في تقديمها إلى المواطن المصري، لا سيما من الفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حياة كريمة، https://mcit.gov.eg/ar/decent_life).

– "بطاقة الأسرة الذكية": أحد المشروعات القومية التي تهدف إلى توجيه الدعم إلى المستحقين من خلال إصدار بطاقة ذكية لكل أسرة، يمكن من خلالها الحصول على الخدمات المختلفة مثل صرف خدمات التموين والخبز المدعم ومعاش الضمان الاجتماعي .. الخ. وإن ما يتم صرفه للمواطن حالياً على البطاقة التموينية يعتبر من دعم السلع الغذائية، وتصرف بقيمة محددة شهرياً لكل فرد مقيد على البطاقة، بجانب أيضاً صرف عدد من أرغفة الخبز يومياً لكل فرد، حيث تم تصميم المنظومة بربط قواعد بيانات الأفراد بحيث تكون الصورة مكتملة للمجتمع وواضحة، كما تم ربط قواعد بيانات الكهرباء والمرور والهاتف المحمول والسيارات بها وفقاً لمعايير خاصة لتحديد الفئات المستهدفة من هذا الدعم ولتنقية البطاقات، فقد استبعدت الأسر التي يتوقع أن مستوى دخلها أو إنفاقها يضعها ضمن الأسر غير المحتاجة للدعم، وذلك بناءاً على بعض

المتغيرات مثل استهلاك الأسرة العالي للكهرباء، الأسرة التي لديها سيارة فارهة موديل حديث .. الخ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠: ٣).

٣- منظومة الحماية الاجتماعية والفقر: الآثار الاجتماعية:

على الرغم من التداعيات الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى التي نفذتها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال فترة حكم الرئيس الأسبق الممتدة ١٩٨١-٢٠١١، إلا أن الحكومة المصرية اتجهت نحو تبني نفس النموذج التنموي بتنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد القومي يغطي الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وفضلاً عن التداعيات الاجتماعية السلبية العديدة التي تتضمنها مثل هذه البرامج لطبيعتها التقشفية ، واجهت مصر – خلال الفترة الممتدة منذ نهاية عام ٢٠١٩ وحتى الآن(٢٠٢٤)- مثل بقية دول العالم أزمتى جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – التي لاتزال تلقي بظلالها حتى الآن- بظروف اقتصادية واجتماعية وتنموية صعبة تمثلت أهمها في اجتياح موجة الغلاء والتضخم، بالإضافة إلى حرب غزة.

ولا شك أن هذه الأزمات والصدمات ألقت بظلالها على منظومة الحماية الاجتماعية ، وفي هذا الإطار تشير " هويدا عدلى " إلى إنه برغم جهود الحكومة المصرية في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، لكن تلك المنظومة لا تزال تعاني تحديات كبيرة، بعضها ذات صلة بمنهجية إدارة المنظومة ككل ومدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق المستهدف منها وهو التغطية الواسعة للفئات المستهدفة، وكذلك كفاية المنافع المقدمة واستجابتها لمعدلات التضخم ، كما أن هناك تحديات أخرى بسبب الأزمات والصدمات المتتالية مثل تداعيات برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦- ٢٠١٩) ، مروراً بجائحة كورونا " كوفيد ١٩ ، والحرب الروسية الأوكرانية والأزمات الاقتصادية، والتي كان لها أبلغ الأثر على ارتفاع معدلات التضخم، وتردى الأحوال المعيشية لفئات عديدة في المجتمع المصري وأيضاً حرب غزة(عدلي،٢٠٢٤: ٢).

- منظومة الحماية الاجتماعية : الفقر ومستوى المعيشة :

جدول رقم (٢)

تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ /٢٠٢٠

السنة	السكان تحت خط الفقر الوطنى	السكان تحت خط الفقر المدقع
١٩٩٩/ ٢٠٠٠	%١٦.٧	%٢.٩
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	%١٩.٦	%٣.٦
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	%٢١.٦	%٦.١
٢٠١٠/ ٢٠١١	%٢٥.٢	%٤.٨
٢٠١٢/ ٢٠١٣	%٢٦.٣	%٤.٤
٢٠١٥	%٢٧.٨	%٥.٣
٢٠١٧/ ٢٠١٨	%٣٢.٥	%٦.٢
٢٠١٩/ ٢٠٢٠	%٢٩.٧	%٤.٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ – ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٤ .

توضح مؤشرات تطور نسبة الفقر في مصر خلال العشرين عاماً الماضية أنها اتخذت اتجاهاً عاماً متزايداً منذ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، حيث ارتفعت من حوالي (١٦.٧%) إلى نحو (٣٢.٥%)، أي أنها تضاعفت تقريباً خلال ١٨ عاماً. وفي عام٢٠١٩/٢٠٢٠ انخفضت نسبة الفقر لتصل إلى حوالى (٢٩.٧%) وهي المرة الأولى التي يحدث فيها انخفاض لنسبة الفقر، ومع ذلك تظل نسبة الفقر مرتفعة، حيث يبلغ عدد الفقراء في عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ نحو (٢٩.٦) مليون نسمة تقريباً، مقابل (١٠.٦) مليون نسمة في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (انظر جدول رقم ٢)، وهذا يعنى أن عدد الفقراء قد ارتفع بنحو (٢٠) مليون فرد خلال (٢٠) عاماً (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٧٩).

وجدير بالذكر أن هذا الانخفاض هو انخفاض غير دقيق، لاسيما أن هذه المؤشرات لم تأخذ في الحسبان أثر جائحة كورونا " كوفيد ١٩ " التى أصابت كافة دول العالم– ومنها مصر– منذ نهاية عام ٢٠١٩ ، وانعكست بالسلب على معدلات الفقر فيه . فلقد بدأ ظهور الجائحة في مصر مارس ٢٠٢٠ ، وتم إجراء بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ –

مصدر هذه المؤشرات – خلال الفترة (أكتوبر ٢٠١٩ – مارس ٢٠٢٠) (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٨٧).

ويظهر الأثر المباشر لجائحة كورونا " كوفيد ١٩ " على وجه الخصوص في فقدان العديد لدخولهم خلال فترة تطبيق إجراءات الغلق الكامل أو الجزئي للعديد من الأنشطة الخدمية بدءاً من منتصف شهر مارس ٢٠٢٠، علاوة على تقليص عدد العمالة وساعات العمل في العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية الأخرى مما ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة . وقد أشارت منظمة العمل الدولية أن نسبة الانخفاض في الدخل من العمل عالمياً خلال التسعة الأشهر الأولي من عام ٢٠٢٠ من المرجح أن تصل إلى نحو (١٠.٧%) مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٩ ، والتي تعادل نحو (٣.٥) تريليون دولار أمريكي أي نحو (٥.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لهذه الفترة من عام ٢٠١٩، مع تفاوت بين مجموعات الدول، وفقاً لمستوى الدخل (خشبه، ٢٠٢٢: ٨٥).

وفي هذا الإطار خلصت دراسة من إعداد " أحمد سليمان محمد "، بعنوان " التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر"، أنه من المتوقع أن تتسبب أزمة جائحة كورونا في ارتفاع معدل الفقر في مصر بما يتراوح بين (٥.٥) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة الفقراء بنحو (٥.٦) مليون فرد، ونحو (١٢.٢) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة عدد الفقراء بنحو (١٢.٥) مليون فرد في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفقاً لسيناريوهات مختلفة (محمد، ٢٠٢٠: ١).

ومن المحتمل أنه في ظل الأزمة الاقتصادية المترتبة على الأزمة الروسية الأوكرانية التي تسببت في أزمة اقتصادية عالمية والتي تمثلت في ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية الأساسية والبترول والغاز الطبيعي على المستوى العالمي حيث أن الدولتين من كبار مصدري القمح والبترول في السوق العالمي مما ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي ومنها مصر، ومن المحتمل في ظل هذه الأزمة أن ترتفع معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة. وفي هذا الإطار يشير "إبراهيم العيسوي" إلى أن التضخم أداة خبيثة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء، فالتضخم بوجه عام يؤدى إلى تأكل القدرة الشرائية للنقود، وأن أثره على ذوي الدخول الثابتة "الموظفين وأصحاب المعاشات" ومحدودي الدخل والفقراء، أشد كثيراً من أثره على ذوى الدخول المتغيرة والأغنياء بوجه عام (العيسوي، ٢٠٠٥ : ١٠٧).

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، إلا أن الارقام تشير إلى وجود نحو (٢٩.٦) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، وحوالي (٤.٥) مليون نسمة لا يستطيعون

الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية، مما يشير إلى ضرورة إعطاء أولوية لهؤلاء المحرومين في سياسة مكافحة الفقر (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٨٧).

أما بالنسبة للفقر المدقع الذي يقيس القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، فإن الحال لا يختلف كثيراً ، حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع من حوالي (٢.٩%) في عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى نحو (٦.٢%) في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، ثم انخفضت إلى نحو (٤.٥%) في عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ ، وهو ما يعني زيادة عدد الفقراء فقراً مدقعاً بحوالي (٤.٥) مليون نسمة خلال العشرين عاما الماضية(انظر جدول رقم ٢)، أي أن هذا العدد من الفقراء المدقعين لم يستطيعوا الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية في عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٧٩- ٨٠).

جدول رقم (٣)

نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة في مصر عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠

البيان	النسبة
١- ٣ أفراد	%٧.٤٨
٤- ٥ أفراد	%٢٥.٢٣
٦- ٧ أفراد	٤٨.٠٧
٨ – ٩ أفراد	%٦٦.٧٥
١٠ أفراد فأكثر	%٨٠.٦٢
اجمالي الجمهورية	%٢٩.٧٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ – ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٢ .

وتؤكد مقاييس الفقر أن نسبة الفقراء تزداد مع زيادة حجم الأسرة، حيث نجد أن أقل نسبة للفقراء طبقاً لحجم الأسرة (١-٣ أفراد) على مستوى الجمهورية تقدر بنحو (٧.٤٨%)، في حين أن أعلى نسبة للفقراء طبقاً لحجم الأسرة (١٠ أفراد فأكثر) تقدر بنحو (٨٠.٦٢%) (انظر جدول رقم٣).

جدول رقم (٤)

نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٧ /٢٠١٨ – ٢٠١٩ / ٢٠٢٠)

السنة	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢٠/٢٠١٩
أمي	%٣٩.٢	%٣٥.٦
يقرأ ويكتب	%٣٧.٥	%٣٥.٨
تعليم أساسي	%٣٦.٧	%٣٣.١
تعليم ثانوى عام	%٢٢.٤	%١٧.٤
تعليم ثانوي فني	%٢٨.٦	%٢٦.٤
حاصل على شهادة فوق المتوسط	%٢٠.١	%١٥.٢
حاصل على شهادة جامعية فأعلى	%١١.٥	%٩.٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ – ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٣ .

كما تؤكد مقاييس الفقر أن تعليم الفرد يرتبط بمستوى معيشته، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، حيث نجد أن أكثر من ثلث الأميين فقراء ولكن هناك من الحاصلين على شهادة جامعية فاعلي بلغت نسبتهم (١١.٥%) في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ وانخفضت لتبلغ نحو (٩.٤%) في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، كما لم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء سوى على تعليم أساسي أنظر جدول رقم٤).

جدول رقم (٥)

نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٩–٢٠٢٠

البيان	توزيع الفقراء	توزيع السكان
ريف وجه قبلي	%٤٢.٨	%٢٦.٤
حضر وجه قبلي	%١٢	%١٢.٣
ريف وجه بحري	%٢٣.١	%٣٠.٤
حضر وجه بحري	%٤.٤	%١١.٩
محافظات حضرية	%١٤.٧	%١٧.٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(إصدار ديسمبر ٢٠٢٠). مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ – ٢٠٢٠). القاهرة. ص ٢ .

كما تؤكد مقاييس الفقر أيضاً أن للفقر بعداً جغرافياً واضحاً، حيث ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية، حيث نجد أن نسبة الفقراء في ريف وجه قبلي (٤٢.٨%) أكثر من نسبة الفقراء في ريف وجه بحري (٢٣.١%) ، ونفس الحال ينطبق على حالة نسية الفقراء في الحضر حيث نجد أن نسبة فقراء حضر وجه قبلي (١٢%) أكثر من نسبة فقراء حضر وجه بحري (٤.٤%) ، ونسبة فقراء ريف الجمهورية (٦٥.٩%) أكثر من نسبة فقراء حضر الجمهورية (٣٠.٤%) (أنظر جدول رقم ٥) .

- مؤشرات الدخل والانفاق للأسر المصرية:

على الرغم من أن مؤشر الدخل السنوي الصافي للأسر المصرية تشير إلى ارتفاع متوسط هذا الدخل بالأسعار الجارية بنحو (١٤.٣%) في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، إلا أن متوسط الدخل الحقيقي مقوما بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، شهد تراجعا في ذات العام بحوالي (٤%) ، سواء على مستوى الجمهورية أو في كل من الحضر والريف . ويمثل الدخل من العمل المصدر الرئيس لدخل الأسرة المصرية بنسبة (٦٤%) بينما ربع الدخل يأتى من التحويلات الجارية سواء نقدية أو سلعية (أبو العينين، ٢٠٢٣: ٨٨ -٨٩).

- برنامج دعم الغذاء والأمن الغذائي:

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحيازة البطاقة التموينية وحالة فقر الأسرة عام ٢٠١٧ /٢٠١٨

البيان	حائزة	غير حائزة
أسرة فقيرة	%٩٣.٦	%٦.٤
أسرة غير فقيرة	%٨٦.٨	%١٣.٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (يوليو ٢٠٢٠). حائزى البطاقات التموينية ٢٠١٧ / ٢٠١٨، القاهرة، ص ٨.

يوضح التوزيع النسبي للأسر وفقاً لحيازة البطاقة التموينية وحالة فقر الأسرة (فقيرة / غير فقيرة) والتي تم تحديددها من خلال بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، أن نحو (٨٧%) من الأسر غير الفقيرة حائزين على بطاقات تموينية، كما أنه ما زال هناك أسر فقيرة ورغم ذلك فهي غير حائزة على بطاقات تموينية بنسبة (٦.٤%) من إجمالى الأسر الفقيرة ؛(أنظر جدول رقم ٦) وهذا يلفت الانتباه إلى أنه ما زال هناك حاجة إلى المزيد من

إجراءات ترشيد الدعم حتى يصل إلى مستحقيه (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠ : ٧).

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أن بطاقات التموين تغطي نحو (٦٣.٣) مليون مواطن عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ ، في حين يغطي دعم الخبز (٧١) مليون مواطن في العام نفسه. وعلى الرغم من اتساع التغطية بشكل كبير، فإن الأهم هنا مدى تأثير هذه التغطية على الحالة التغذوية للمصريين، فبالنظر إلى مؤشرات حالة الأمن الغذائى في مصر، بعض المؤشرات الخطيرة، والتي تفرض إعادة النظر في سياسة دعم الغذاء، حيث ارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية في مصر من (٣.٨) ملايين شخص في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ إلى (٧.٨) ملايين شخص في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢(عدلي، ٢٠٢٤: ٢).

وفي هذا الإطار تشير " هويدا عدلى " أن الخطر الأكبر يتمثل في الافتقار للصحة الجيدة، وعدم توافر الغذاء الكافي والمغذي، وضعف قدرات الأسر على دعم وحماية أطفالهم بسبب الفقر وغيرها من العوامل، لكن تظل العوامل ذات الصلة بالتغذية والصحة على قائمة العوامل المهددة للأطفال في مصر، وبالطبع يرتبط مثل هذا الوضع بالأثر الأكثر فقراً، مما يوضح أنه على الرغم من وجود تحسن في مؤشرات صحة الطفل على المستوى القومي، فإن الأسر الأكثر فقراً ما زالت تعاني من تراجع هذه المؤشرات مقارنة بالأسر الأكثر يسراً (عدلي،٢٠٢٤: ٣).

– التحولات النقدية والفقر:

وفقاً لأحدث البيانات المنشورة على موقع وزارة التضامن الاجتماعي في مارس ٢٠٢٤، يبلغ عدد المستفيدين من معاشات تكافل (٢.٦) مليون مواطن، فيما يبلغ عدد المستفيدين من معاشات كرامة والضمان الاجتماعي (١.٧) مليون و(٠.٢) مواطن على التوالي، وذلك بإجمالي نحو (٤.٦) مليون مواطناً، كما يقوم التحالف الوطنى للعمل الأهلي بتقديم دعم شهري لعدد (٤٠٠) ألف أسرة فقيرة. بالإضافة برامج نوعية عديدة تغطي كثيراً من الفئات الهشة، مثل برنامج تكافؤ الفرص التعليمية والألف يوم من الطفل وغيرها من البرامج (عدلي،٢٠٢٤: ٣).

وفي هذا الإطار كشفت دراسة من إعداد " هدي النمر وأحمد سليمان " بعنوان " برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز الوضع الراهن وسبل التطوير يناير ٢٠٢١، حول أثر برنامج تكافل وكرامة في الحد من تفاقم مشكلة الفقر في المحافظات أن – بعد استبعاد محافظات الحدود – نسبة الفقر ارتفعت في نحو (١٣) من (٢٢) محافظة، وهي

المحافظات الحضرية التي تشمل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس،بالإضافة إلى محافظات الدقهلية والشرقية والقليوبية والمنوفية والبحيرة والإسماعيلية والجيزة وأسيوط والأقصر، بينما انخفضت نسبة الفقر في (٩) محافظات وهي دمياط كفر الشيخ والغربية وبنى سويف والفيوم والمنيا وسوهاج وقنا وأسوان (النمر، وسليمان، ٢٠٢١: ١٤).

نحو إصلاح منظومة الحماية الاجتماية لمواجهة الفقر:

أضحى إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة وخاصة في ظل الأوضاع التنموية والاقتصادية الراهنة التي يعانى منها المجتمع المصري- من أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتذبذبها لذا من الضروري لمواجهة الفقر:

- إعادة النظر في منهجية إدارة هذه المنظومة للحماية الاجتماعية بحيث تحقق التكامل بين كل من البرامج المختلفة ، وعدد البرامج التي تستفيد بها الأسر المستهدفة، بهدف الوصول لسجل إجتماعي موحد وشامل لكل المستفيدين، شامل الخدمات التي تقدم لهم والتحولات والتغيرات التي طرأت إيجاباً وسلباً نتيجة هذه الخدمات، وتطور احتياجاتهم.
- التوسع في برامج التخارج من الفقر، فليس منطقياً أن يستمر التوسع في تغطية المستفيدين من معاشات تكافل في الحالات التي يمكن تمكينها اقتصادياً نظراً للتأثيرات السلبية على الاستدامة من جانب، وخلق ثقافة اتكالية بين المستفيدين من جانب آخر.
- هناك حاجة لرؤية واضحة لكيفية دمج القطاع غير الرسمي وتحويله إلى قطاع رسمي عبر مجموعة من الحوافز المشجعة، مع مراعاة الظروف المتغيرة والمتنوعة لهذا القطاع مما يتطلب حزماً متنوعة تناسب احتياجات كل الفئات .
- تطوير رؤية لكيفية الربط بين برامج المساعدات الاجتماعية / التحويلات النقدية ومنظومة التأمينات الاجتماعية تنطلق من ضرورة رفع قدرات ومهارات الأشخاص القادرين على العمل والكسب من الفقراء ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل، والحصول على فرص عمل لائقة ومحمية مما يحرك هذه الفئات من خانة الحماية الاحتماعية غير المستندة إلى اشتراكات إلى الحماية الاجتماعية المستندة إلى اشتراكات، بما بحقق الاستدامة المالية لكلا المنظومتين (عدلي، ٢٠٢٤: ٣- ٥).

وعلى الرغم من أهمية إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية لاسيما في ظل الأوضاع التنموية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في المجتمع المصري إلا أن برامج منظومة الحماية

الاجتماعية بكافة أشكالها تعالج العرض وليس المرض، بمعنى أنها لا تخرج الفقراء من تحت خط الفقر والذي يحتاج إلى برامج تمكين للفقراء ودمجهم في العملية الإنتاجية، بقدر ما تساعد فقط على التخفيف من وطأة الفقر من خلال مساعدة الأسر الفقيرة على تحمل جزء من تكاليف المعيشة المتزايدة بشكل مطرد (علي،٢٠١٧: ٤).

وعلى الرغم من ذلك فإنه من الضروري إعادة النظر في نموذج التنمية الحالي الذي يعتمد على القروض المالية من صندوق النقد الدولي بالرغم من شروطه الصعبة، لذا فمن الضروري الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية ويقوم ذلك البناء على استراتيجية تنموية تعتمد بالأساس على الإنتاج الصناعى والزراعى والموارد الذاتية للمجتمع، والنظر للعوامل الخارجية أنهاعوامل ثانوية، وتسعى إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية وتسعى إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة ومحاربة الفقر بأبعاده ومظاهره المتعددة.

المحور الثاني: منظومة الحماية الاجتماعية والفقر في المجتمع المصري: نتائج تحليل دليل المقابلة

١- الخصائص العامة لعينة الدراسة:

جدول رقم (٧)

الخصائص العامة لعينة الدراسة

الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	نوع عائل الاسرة	المؤهل التعليمي لعائل الأسرة	المهنة لعائل الأسرة	قطاع العمل لعائل الأسرة	عدد افراد الاسرة	متوسط الدخل الشهري للأسرة بالجنيه	محل الاقامة
١	ذكر	٥٩	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	حرفي	عمل حر (قطاع خاص)	٣	٥٠٠٠	حضر
٢	ذكر	٥٠	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	سائق	قطاع خاص	٦	١٠٠٠٠	حضر
٣	ذكر	٥٤	متزوج	الأب	عال	مدرس	حكومي	٤	٨٠٠٠	حضر
٤	ذكر	٥٢	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	حرفي	خاص	٧	٥٠٠٠	حضر

الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	نوع عائل الاسرة	المؤهل التعليمي لعائل الأسرة	المهنة لعائل الأسرة	قطاع العمل لعائل الأسرة	عدد افراد الاسرة	متوسط الدخل الشهري للأسرة بالجنيه	محل الاقامة
٥	ذكر	٥٣	متزوج	الأب	مؤهل متوسط	موظف	حكومي	٤	١٢٠٠٠	حضر
٦	ذكر	٥٠	متزوج	الأب	عال	محاسب	حكومي	٥	٥٠٠٠	جضر
٧	ذكر	٥٠	متزوج	الأب	عال	مدرس	حومي	٥	٨٠٠٠	حضر
٨	ذكر	٤٢	متزوج	الأب	متوسط	حرفي	خاص	٥	٥٠٠٠	حضر
٩	ذكر	٥٦	متزوج	الأب	متوسط	موظف	حكومى	٥	٩٠٠٠	حضر
١٠	ذكر	٤٨	متزوج	الأب	متوسط	سائق	خاص	٥	٥٠٠٠	حضر
١١	ذكر	٤٧	متزوج	الأب	متوسط	عامل	خاص	٥	٦٠٠٠	حضر
١٢	ذكر	٦١	متزوج	الأب	مؤهل فوق المتوسط	تاجر	خاص	٤	١٠٠٠٠	حضر
١٣	ذكر	٥٨	متزوج	الأب	عال	محامي	خاص	٦	١٠٠٠٠	حضر
١٤	أنثى	٤٣	أرملة	الأم	عال	مدرسة	حكومي	٥	٨٠٠٠	حضر
١٥	أنثى	٤١	أرملة	الأم	عال	موظفة	حكومي	٤	٦٠٠٠	حضر
١٦	أنثى	٤٩	أرملة	الأم	متوسط	عاملة	حكومي	٤	٨٠٠٠	حضر
١٧	أنثى	٥٥	أرملة	الأم	بدون مؤهل	لا تعمل	----	٥	١٥٠٠ (تكافل وكرامة)	حضر
١٨	أنثى	٤٢	أرملة	الأ	عال	لا تعمل	---	٥	٥٠٠٠	حضر
١٩	أنثى	٤٤	أرملة	الأم	متوسط	عاملة	خاص	٦	٤٥٠٠	حضر
٢٠	أنثى	٣٣	متزوجة	الأم	عال	مدرسة	حكومي	٤	٦٠٠٠	حضر
٢١	أنثى	٤٠	متزوجة	الأم	متوسط	عاملة	خاص	٥	١٠٠٠٠	حضر
٢٢	أنثى	٤١	متزوجة	الأم	متوسط	عاملة	حكومي	٦	٧٠٠٠	حضر
٢٣	أنثى	٤٥	أرملة	الأم	متوسط	لا تعمل	----	٧	١٠٠٠ (تكافل وكرامة)	حضر
٢٤	أنثى	٤٧	أرملة	الأم	متوسط	لا تعمل	----	٦	٤٥٠٠	حضر
٢٥	أنثى	٣٩	أرملة	الأم	متوسط	لا تعمل	----	٤	٤٠٠٠	حضر

- **الخصائص النوعية:**

تكونت عينة الدراسة من نحو (٢٥) مفردة بواقع (١٣) للذكور بنسبة (٥٢%) من إجمالي العينة، بينما بلغ الإناث نحو (١٢) مفردة بنسبة (٤٨%).

- **الخصائص العمرية:** جاء أصحاب الفئة العمرية (٤٠- ٥٠) في المرتبة الأولى بنسبة (٤٨%) من إجمالي العينة، يليهم أصحاب الفئة العمرية (٥٠- ٦٠) في المرتبة الثانية بنسبة (٤٠%)، يليهم أصحاب الفئة العمرية (٣٠- ٤٠) في المرتبة الثالثة بنسبة (٨%)، وفي المرنبة الرابعة جاء أصحاب الفئة العمرية (٦٠- فأكثر) بنسبة (٤%).

- **الخصائص الاجتماعية:** بلغ فئة المتزوجين نحو (٦٨%) من إجمالي العينة، في حين بلغ فئة الأرامل نحو (٣٢%)._وبلغ فئة الأسر التي يعولها الأب نحو نسبة (٦٠%)، بينما فئة الأسر التى تعولها المرأة نحو نسبة (٤٠%) لوفاة الأب.

- **المستوى التعليمي لعائل الأسرة:** بلغ أصحاب فئة الحاصلين على (مؤهل متوسط) من عائلي الأسر نحو(٦٠%)، بينما بلغ أصحاب فئة الحاصلين على (مؤهل عالي) من عائلي الأسر نحو(٣٢%)، في حين جاء أصحاب فئة الحاصلين على مؤهل (فوق المتوسط، وبدون عمل) من عائلي الأسر بنسبة واحدة هي نحو (٤%). وهذا ما يعكس تعدد وتنوع المستوى التعليمي لعائلي الأسر.

المهنة لعائل الأسرة: جاء أصحاب فئتى (العمال، وبدون عمل) لعائلي الأسر في المرتبة الأولى بنسبة (٢٠%)، وفي المرتبة الثانية فئة (المدرسين) لعائلي الأسر بنسبة (١٦%)، ويليهم في المرتبة الثالثة فئتى (الموظفين، والحرفيين) لعائلي الأسر بنسبة (١٢%) وفي المرتبة الرابعة جاء (فئة السائقين) لعائلي الأسر بنسبة (٨%)، وفي المرتبة الخامسة جاء فئات (المحاسبين، والمحامين، والتجار) بنسبة (٤%). وهذا ما يعكس تعدد وتنوع الفئات المهنية لعائلي الأسر، وذلك ما يثري الدراسة الميدانية بآراء وخبرات متنوعة.

قطاع العمل لعائل الأسرة: جاء (٤٤%) من عوائل الأسر يعملون بالقطاع الخاص، بينما يعمل (٣٦%) من عوائل الأسر بالقطاع الحكومي، في حين جاء (٢٠%) من عوائل الأسر بدون عمل.

عدد أفراد الأسرة: جاء عدد أفراد الأسرة في الفئة (٤- ٦) في المرتبة الأولى بنسبة (٨٨%)، ويليهم في المرتبة الثانية فئة عدد أفراد الأسرة (٧- ٩) بنسبة (٨%)، في حين جاء فئة عدد أفراد

الأسرة (١- ٣) في المرتبة الثالثة بنسبة (٤%)، وهذا ما يعكس أن غالبية أفراد العينة يتنمون إلى أسر كبيرة نسبياً.

متوسط الدخل الشهري للأسرة:

جاء أصحاب فئة متوسط الدخل الشهري للأسرة (٥٠٠٠-٧٠٠٠) جنيه في المرتبة الأولى بنسبة (٣٦%)، ويليهم في المرتبة الثانية أصحاب متوسط الدخل الشهري للأسرة (٧٠٠٠ - ٩٠٠٠) جنيه بنسبة (٢٤%)، وجاء في المرتبة الثالثة أصحاب فئة متوسط الدخل الشهري للأسرة (٩٠٠٠- فأكثر) جنيه بنسبة (٢٠%)، بينما جاء أصحاب فئة متوسط الدخل الشهري للأسرة (٣٠٠٠- ٥٠٠٠) جنيه في المرتبة الرابعة بنسبة (١٢%)، في حين جاء أصحاب متوسط الدخل الشهري للأسرة (١٠٠٠- ٣٠٠٠) جنيه في المرتبة الخامسة بنسبة (٨%)، وهذا ما يعكس أن أفراد العينة بنتمون إلى شرائح اجتماعية متعددة.

محل الإقامة: جميع أفراد العينة مقيمون في الحضر بنسبة (١٠٠%)، وهذا الأمر يعود بطبيعة الحال إلى تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من أرباب الأسر المقيمين في منطقتى عزبة الصفيح، والعزبة الجديدة بمدينة كفر الشيخ.

٢- المعرفة والوعي ببرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية):

رؤية أفراد العينة لما يجب على الدولة توفيره للمواطنين الفقراء ومحدودي الدخل:

رأي أفراد العينة أنه على الدولة أن تعمل على توفير ما يلي للمواطنين الفقراء ومحدودى الدخل:

- فرص عمل للقادرين على العمل من الفقراء ومحدودى الدخل لتساعدهم على الاعتماد على أنفسهم.
- العمل على رفع كفاءة القادرين على العمل من الفقراء ومحدودى الدخل.
- منافذ لبيع منتجات السلع المصنعة من قبل الفقراء.
- تقديم المساعدات المادية لغير القادرين على العمل والتي توفر لهم مستوى حياة كريمة.
- العمل على تحقيق الأمن الغذائي للفقراء ومحدودي الدخل بتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة.
- الخدمات العلاجية بأسعار مخفضة.
- تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية المقدمة للفقراء ومحدودى الدخل.
- مساكن صحية للفقراء ومحدودى الدخل.

– تشجيع ودعم القطاع الخاص لتوفير فرص عمل للفقراء ومحدودى الدخل.
– العمل على توفير كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل.
– مكافحة كافة أوجه الاستغلال من قبل البعض للخدمات المخصصة للفقراء ومحدودى الدخل.
– زيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التى تقدمها الدولة مثل تكافل وكرامة.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن على الدولة اتخاذ كافة الإجراءات التى تعمل على توفير كافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) والتي من أهمها الرعاية التعليمية والصحية والإسكانية، والتي تعمل على توفير حياة كريمة لهم. ويمكن القول إن الدولة المصرية – خاصة عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وفي سياق الجمهورية الجديدة– بدأت تولي البرامج الاجتماعية والحماية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) أهمية كبرى. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من Ariel Fiszbein and Others(2014)، ودراسة أميرة محمد محمود محمد فايد (٢٠١٥)، ودراسة يحيى محمد محمد هاشم (٢٠١٧)، ودراسة (Youssouf Kiendrebeogo 2017)، ودراسة Liyousew G. Borga and Conchita D'Ambrosio (2021)، ودراسة Edson Mugore (2022) ، ودراسة Priscilla Boatengm (2023). ويمكن تفسير ذلك في إطار النموذج النظري الذي قدمه إميل دوركايم لتوفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة. ومن ثم يمكن القول أن هذه الأهمية الكبرى التي أولتها الدولة المصرية للبرامج الاجتماعية والحماية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) في سياق التأسيس للجمهورية الجديدة بمثابة آلية تقطع بها الدولة الطريق على أية نزعات راديكالية قد تشيع الفوضى الاجتماعية، أو تعمل على تفكيك التماسك الاجتماعي، وتحقيق وضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري.

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت البطاقة الذكية للتموين والخبز كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء (الأسر الأولى بالرعاية) :

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٧٢%) أن البطاقة الذكية للتموين والخبز غير كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء، في حين رأى أقلية بنسبة (٢٨%) أنها تساهم إلى حد ما في تحسين مستوى معيشة الفقراء. أما الذين رأوا أن البطاقة الذكية للتموين والخبز غير كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء، فقد أرجعوا ذلك الى ما يلى: أنها لا تغطى أغلب السلع الإستهلاكية؛

الكميات التى توفرها البطاقة الذكية من السلع الغذائية لا تكفى لسد احتياجات الأسر الفقيرة؛ لا تغطي جميع أفراد الأسرة لاسيما الأسر الكبيرة نسبياً؛ وضعف نصيب الفرد من السلع الإستهلاكية؛ كما أنها لا توفر إلا القليل من السلع الغذائية الأساسية.

أما الذين رأوا أن البطاقة الذكية للتموين والخبز كافية إلى حد ما في تحسين مستوى معيشة الفقراء فقد أرجعوا ذلك الى توافر الخبز وبعض السلع الإستهلاكية الأساسية بسعر مخفض؛ كما أنها تساهم في تحقيق الأمن الغذائي للأسر لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الكثير منها نتيجة موجة التضخم التى تجتاح المجتمع المصري حاليا.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الغالبية يرون أن البطاقة الذكية للتموين والخبز غير كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء (الأسر الأولى بالرعاية)، وذلك لأنها لا تغطى أغلب السلع الإستهلاكية، والكميات التى توفرها البطاقة الذكية من السلع الغذائية لا تكفى لسد احتياجات الأسر الفقيرة، ولا تغطي جميع أفراد الأسرة لاسيما الأسر الكبيرة نسبياً. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Markus Loewe (2004)، ودراسة Nada Mohamed Kassem (2020)

– رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية):

رأى غالبية أفراد العينة بنسبة (٩٢%) أن برامج الحماية الاجتماعية – مثل تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها–مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية)، بينما رأى أقلية بنسبة (٨%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن برامج الحماية الاجتماعية مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) فقد أرجعوا ذلك الى مساهمتها فى: تحسين مستوى معيشتهم؛ توفير بعض السلع الغذائية بأسعار مخفضه؛ تقديم الدعم المالي؛ توفر الرعاية الصحية لهم؛ تقدم الدعم الغذائي لهم، توفر الكثيرمن احتياجاتهم؛ تغنيهم عن سؤال الناس وطلب المساعدة؛ تساعدهم على مواجهة نفقات المعيشة؛ بالإضافة الى تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لهم.

أما الذين رأوا أن برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها غير مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) إلى حدما بسبب:

– ضعف المساعدات المادية التى توفرها لهم.

– لا توفر لهم كثير من احتياجاتهم الغذائية .

- تدنى مستوى الرعاية الصحية المقدمة لهم.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الغالبية ترى أن برامج الحماية الاجتماعية مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية)، مقابل أقلية رأت عكس ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Ariel Fiszbein and Others(2014)، ودراسة أميرة محمد محمود محمد فايد (٢٠١٥)، ودراسة يحيى محمد محمد هاشم (٢٠١٧)، ودراسة Liyousew G. Borga and Conchita D'Ambrosio (2021)، ويمكن تفسير ذلك في إطار النموذج النظري الذي قدمه إميل دوركايم، حيث أن الدولة تعمل على تنفيذ العديد من برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة، ومعاش الضمان الاجتماعي وغيرها كآلية للتوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، والمساهمة في تحسين حياة الفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) لمواجهة الفقر وإحداث التوازن التنموي وتقوية التماسك الاجتماعي في المجتمع المصري.

رؤية أفراد العينة لمبادرة حياة كريمة التي تنفذها الدولة في بعض القرى

رأى أفراد العينة أن مبادرة حياة كريمة التي تنفذها الدولة في بعض القرى بأنها:

- تساهم في تحسين الأحوال المعيشية لفقراء القرى.
- مبادرة رئاسية لتحسين جودة الحياة في بعض القرى.
- تعمل على مد بعض القرى بمدارس ووحدات صحية وتوصيل مياه الشرب النظيفة ومد خطوط الكهرباء والصرف الصحي بها.
- مؤسسة تطوعية تعمل على تقديم بعض المساعدات لفقراء بعض القرى.
- مبادرة لمساعدة فئات معينة من المجتمع المصري.
- من أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة لتحسين الظروف المعيشية لبعض القرى ولاسيما القرى المحرومة من الخدمات المختلفة.
- تستهدف العمل على تحقيق التنمية المستدامة بتوفير البنية التحتية الملائمة وتقديم بعض المساعدات لسكان القرى المحرومة من الخدمات في الريف المصري.
- مشروع قومي أطلقته الدولة المصرية لتحسين نوعية الحياة في القرى الأكثر احتياجاً.
- مبادرة قدمها رئيس الجمهورية لتحسين جودة حياة فقراء الريف المصري.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح معرفتهم بمبادرة حياة كريمة ومن ثم تعكس وعي أفراد العينة بالجهود التي تقدمها الدولة من البرامج الاجتماعية التنموية لتحقيق التنمية المستدامة

ولاسيما في القرى الأكثر احتياجاً والتى تعمل على تحسين جودة الحياة في الريف المصري بتوفير البنية الأساسية الملائمة من طرق وكهرباء وشبكة مياه نظيفة وصرف صحي وخدمات تعليمية وصحية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Merihan sharara(2023).

٣- الأثار الاجتماعية لمنظومة الحماية الاجتماعية على الفقر:

ـ رؤية أفراد العينة للتأثيرات الاجتماعية لبرامج الحماية الاجتماعية ومن أهمها البطاقة الذكية لصرف السلع التموينية والخبز وتكافل وكرامة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليمية على الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) :

دخل الأسرة:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٩٢%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية على دخل الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية بنسبة (٨%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي ايجابي فقد أرجعوا ذلك الى العوامل التالية:

- توفيرها لبعض السلع الغذائية الاستهلاكية والخبز.
- توفير كثير من احتياجات الأسرة .
- تخفيف الأعباء المالية للأسرة.
- توفر الدعم النقدي للأسرة.
- تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزز من صحة أفراد الأسرة.

أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي محدود بسبب:

- قلة الدعم النقدي المقدم لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الكثير من السلع الغذائية.
- البطاقة الذكية للتموين والخبز لا تغطى كل الأسر.
- تدنى مستوى الرعاية الصحية والتعليمية المقدمة للأسر الفقيرة.

المستوى المعيشي للأسرة:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٦٨%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما على المستوى المعيشي للأسر الفقيرة ومحدودى الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية بنسبة (٣٢%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثي اجتماعي ايجابي إلى حدٍ ما فقد أرجعوا ذلك الى العوامل التالية:

- توفيرها بعض السلع الغذائية والخبز بأسعار مدعومة.
- تساهم في تخفيف الأعباء الأسرية.
- تلبي بعض الاحتياجات الأسرية.
- توفر الرعاية الصحية والتعليمية بأسعار بسيطة.
- تقلل من الأعباء المالية.

أما الذين لم يروا للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي ايجابى فقد ارجعوا ذلك الى الأسباب الأتية:

- لا تغطى الكثير من السلع الغذائية لاسيما في ظل غلاء أسعار الكثير منها.
- ضعف الدعم النقدى الذي تقدمه.
- لا تغطى الكثير من احتياجات الأسرة.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبية أفراد العينة رأت أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي إيجابي إلى حدٍ ما، مقابل أقلية رأت عكس ذلك.

الأمن الغذائي للأسرة:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٧٦%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما على طعام الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية بنسبة (٢٤%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثي اجتماعي إيجابي إلى حدٍ ما بسبب:

- توفير بعض السلع الأساسية " كالزيت والسكر والخبز" بأسعار مدعومة.
- تساهم في الدعم المالي للأسرة.
- تساهم في توفير الأمن الغذائي للأسرة.
- ضمان لحصول الأسرة على السلع الأساسية.

أما الذين لم يروا للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي ايجابى فقد ارجعوا ذلك الى ما يلى:

- قلة وانخفاض جودة السلع الإستهلاكية الأساسية التى توفرها البطاقة الذكية للتموين.
- لا تكفي لسد احتياجات الأسرة من السلع الإستهلاكية.
- البطاقة الذكية للتموين والخبز لا تغطي كل الأسر لاسيما الكبيرة نسبياً.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أغلبيتهم رأى أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما على طعام الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) بينما رأى أقلية غير ذلك.

مواجهة التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٦٨%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما في مواجهة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بينما رأى أقلية بنسبة (٣٢%) عكس ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي ايجابي إلى حدٍ ما بسبب مساهمتها في:

- الدعم المالي للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الآولي بالرعاية).
- توفير بعض السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعومة.
- الأمن الغذائي للأسر الفقيرة.
- تخفيف الأعباء الاقتصادية عليهم.

أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثير اجتماعي محدود إلى حدٍ ما بسبب:

- ضعف كمية السلع الاستهلاكية الأساسية المخصصة للأسرة.
- انخفاض جودة السلع الاستهلاكية الأساسية التي يتم صرفها ببطاقة التموين.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية الأساسية بصورة كبيرة.
- ضف الدعم المالي الذي تخصصه هذه البرامج للأسر الفقيرة .
- غياب الرقابة الفعالة على الأسواق التجارية.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن أغلبيتهم رأى برامج الحماية الاجتماعية لها تأثير ايجابي إلى حدٍ ما بينما رأى أقلية عكس ذلك. وفي هذا الإطار يمكن القول أنه بلا شك أن البرامج الاجتماعية التى تقدمها الدولة للفقراء والأسر الأولى بالرعاية تساهم إلى حدٍ ما في تخفيف الأعباء المالية عليهم في مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الإستهلاكية الأساسية، وذلك بتوفير بعضها بأسعار مدعومة، وتوفير الدعم المالي كتكافل وكرامة، إلا أن هذه البرامج من الصعب أن تصمد لمدة طويلة لاسيما في ظل موجة التضخم التى تجتاح المجتمع المصري في الفترة الحالية، والتى أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بكافة أشكالها – الأساسية وغير الأساسية– لاسيما في ظل عجز الدولة عن ضبط أسعار السلع في الأسواق التجارية.

تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٦٨%) أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما في تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز بينما رأى أقلية بنسبة (٣٢%) عكس

ذلك. أما الذين رأوا أن للبرامج الاجتماعية تأثي اجتماعي ايجابي إلى حدٍ ما بسبب مساهمتها في:

– الدعم المالي للأسرة كتكافل وكرامة.

– توفير الرعاية التعليمية والصحية بأسعار مدعومة.

– الدعم الغذائي بتوفير بعض الغذائية الاستهلاكية الأساسية " كالزيت والسكر " بأسعار مدعومة.

– تخفيف الأعباء المالية على الأسرة.

– تعزيز الأمان الاقتصادى والاجتماعي.

أما الذين رأوا أن البرامج الاجتماعية لا تؤثر اجتماعيا بدرجة كبيرة فقد ارجعوا ذلك الى:

– ارتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات بكافة أشكالها.

– انفلات الأسواق التجارية لضعف فاعلية رقابة الدولة عليها.

– ضعف الدعم المالي والغذائي المقدم للأسر الفقيرة لاسيما في ظل غلاء أسعار السلع والخدمات.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن غالبيتهم يرون أن للبرامج الاجتماعية تأثيرات اجتماعية ايجابية إلى حدٍ ما في تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز بينما رأى أقلية عكس ذلك.

رؤية أفراد العينة حول مدى كفاية ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل " الأفراد الأولى بالرعاية ":

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٨٨%) أن ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية غير كافي لمساعدة الفقراء ومحدودى الدخل "الأفراد الآولى باالرعاية"، بينما رأى الأقلية بنسبة (١٢%) عكس ذلك. أما الأفراد الذين رأوا عدم كفاية البرامج الاجتماعية للأسباب التالية:

– غير كافية لتحقيق حياة كريمة لهم.

– غلاء أسعار السلع الاستهلاكية بصورة كبيرة جداً.

– قلة ما توفره من سلع غذائية استهلاكية أساسية.

– ضعف ما تقدمه من دعم مالي.

– غياب الرقابة الفاعلة للدولة على الأسواق التجارية.

– تدنى الرعاية الصحية والتعليمية المقدمة لهم..

أما الذين رأوا أن البرامج الاجتماعية كافية بسبب:

- توفير بعض السلع الغذائية الأساسية " كالزيت والسكر" والخبز.
- مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي لهم.
- تقديم الدعم المالي لهم.
- توفير الكثير من الاحتياجات الأساسية لهم .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الغالبية رأت أن ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية لفقراء ومحدودى الدخل غير كافي بينما رأى أقلية عكس ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة(2004) Markus Loewe ، ودراسة يحي محمد محمد هاشم (٢٠١٥)، ودراسة Nada Mohamed Kassem (2020)، ودراسة جهاد إبراهيم حنفي عبد الحميد (٢٠٢٠)، ودراسة أحمد السعيد الهجرسي (٢٠٢١)، الفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري. ويمكن تفسير ذلك في إطار نموذجي التهميش الاجتماعي، والتنمية البشرية، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه على الرغم من تعدد وتنوع البرامج الاجتماعية التى توفرها الدولة للفقراء ومحدودي الدخل " الأفراد الأولى بالرعاية "الا أنها لا تكفي لتوفير حياة كريمة لهم– في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي تقوم على الإعتماد على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي في تمويل الكثير من مشروعات التنمية وما يتطلبه ذلك من إصلاحات واجراءات مالية واقتصادية تلحق ضررا كبيرا بالافراد والأسر الأولى بالرعاية ، مما يؤدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة عدد الفقراء في المجتمع المصري، مما يعد نتائج تحولات بنائية "سياسات تنموية" محكومة بعناصر محلية ودولية، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية . وبالتالي يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوى الدخل المنخفض، وافتقارهم إلى حياة كريمة نتيجة مباشرة للتهميش والحرمان وليس نقص الإنتاج الاجتماعي.

رؤية أفراد العينة لكيفية زيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفقراء والأسر الأولى بالرعاية:

رأى أفراد العينة أن على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية لمواجهة احتياجات الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل "الأسر الأولي يالرعاية" من أهمها:

- زيادة المخصصات المالية لهذه البرامج.
- العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي والتنموي لهم.
- ضبط الأسواق التجارية ومواجهة جشع بعض التجار.

– زيادة مساحة الدور الاجنماعي والتنموي للجمعيات الأهلية وتشجيعها وكذلك القطاع الخاص على تقديم الخدمات المختلفة للفقراء ومحدودى الدخل "الأسر الآولي بالرعاية ".
– توفير قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية.
– توصبل الدعم للأسر المستحقة بالفعل.
– زيادة حصة الفرد من السلع التموينية.
– توفير فرص عمل للقادرين على العمل منهم.
– تقديم المساعدات بطريقة تحافظ على كرامتهم.
– تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.
– التوعية بالخدمات التى توفرها وكيفية الاستفادة منها.

والآراء السابقة لأفراد العينة تستوجب على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة ومحدودى الدخل"الأسر الأولي يالرعاية " ومن ثم مواجة الفقر والحد منه، ومن أهمها: زيادة المخصصات المالية لهذه البرامج، العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي والتنموي لهم، ضبط الأسواق التجارية ومواجهة جشع بعض التجار، زيادة مساحة الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات الأهلية وتشجيعها وكذلك القطاع الخاص على تقديم الخدمات المختلفة للفقراء ومحدودى الدخل " الأسر الآولي بالرعاية "، وتوصيل الدعم للأسر المستحقة بالفعل، وتوفير قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية، التوعية بالخدمات التى توفرها وكيفية الاستفادة منها. وهو ما يعكس أهمية ضرورة إصلاح منظومة برامج الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فاعلية في مواجهة الفقر والحد من تفاقمه وتداعياته.

ثامناً: النتائج العامة للبحث:

لما كان البحث الراهن ينتمي للبحوث الوصفية تم الاعتماد على كل من التحليل الكمي والتحليل الكيفي، حيث تم الاعتماد في التحليل الكمي على البيانات الثانوية الموثقة، وتم الاعتماد في التحليل الكيفي على دليل المقابلة حيث اجريت المقابلات مباشرة مع المبحوثين. وقد استند البحث في محاولة تحقيق هدفه العام إلى اختيار أدوات بحثية والاستعانة بمفاهيم نظرية، تمكنه من التحقق من فروضه. ولهذا جاء تبني المدخل السوسيولوجى وتحديداً من خلال نماذج أميل دوركايم، والتهميش الاجتماعي، والتنمية البشرية. كما تمت الاستعانة أيضاً بأداتي تحليل البيانات الثانوية، ودليل المقابلة، حتي يمكن اختبار فروض البحث. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: **(أدى عدم فعالية منظومة الحماية الاجتماعية إلى تفاقم الفقر في المجتمع المصري من المنظور التنموي الشامل)**. انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية التالية:

– فيما يتعلق بالفرض الأول: أثرت سياسات التنمية التى اتبعتها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الفترة الممتدة منذ منصف سبعينيات القرن العشرين وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بالسلب على منظومة الحماية الاجتماعية في مصر:

كشف تحليل البيانات الثانوية عن صدق هذا الفرض، فعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي كانت تحققها الحكومات المصرية المتعاقبة في ظل تبنى سياسات تنموية – نموذج التنمية الليبرالي– تقوم على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة، إلا أن عوائد هذه المعدلات المرتفعة لم تنعكس بالشكل المطلوب على قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع المصري التي استمرت تعاني وبشكل متزايد من النقص الشديد في تحقيق الاحتياجات الأساسية. فعلى الرغم من بلوغ معدل الناتج المحلى نحو (٥.٧%) عام ٢٠١٠ – على سبيل المثال – إلا أن ثمار هذا المعدل لم تنعكس آثاره على جميع فئات المجتمع المصري بدليل أنه تم رصد أكثر من (٢٥.٢%) من السكان تحت خط الفقر، وهو ما يعنى أن هذا النمط من النمو، وتلك السياسات التنموية انحازت بشكل سافر للطبقات القادرة والغنية، على حساب الفئات محدودة الدخل والفقراء، ويعنى ذلك أنه في ظل هذه السياسات التنموية ازداد الغني غنا وازداد الفقير فقرا. وهذا مايعكس التأثير السلبي لهذا النمط من السياسات التنموية على منظومة الحماية الاجتماعية في مصر.

– فيما يتعلق بالفرض الثاني: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في فترة ما بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قادرة على مواجة ظاهرة الفقر في المجتمع المصري:

كشف تحليل البيانات الثانوية ودليل المقابلة الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة عن عدم صدق هذا الفرض، فقد شهدت منظومة الحماية الاجتماعية في مصر تحولاً أساسياً عقب ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي سياق التأسيس للجمهورية الجديدة سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي غابت بصورة كبيرة في ظل أنظمة الحكم السابقة ، والاهتمام المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية وفي جوهرها قضايا منظومة الحماية الاجتماعية، تغييراً جذرياً في فلسفة

منظومة الحماية الاجتماعية في مصر، والذي جاء من ثلاثة منابع أساسية هي دستور ٢٠١٤، وأهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠. فعلى الرغم من تعدد وتنوع البرامج الاجتماعية التي توفرها الدولة للفقراء ومحدودي الدخل " الأفراد الأولى بالرعاية "، إلا أنها كانت غير كافية لتوفير حياة كريمة لهم– في ظل السياسات التنموية المتبعة والتي تقوم على الإعتماد على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي في تمويل الكثير من مشروعات التنمية، وما تبع ذلك بالضرورة من إجراءات تقشفية واصلاحات مالية أدت إلى تفاقم الفقر وزيادة عدد الفقراء في المجتمع المصري، ومن ثم فإن هذه التداعيات السلبية كانت نتاج تحولات بنائية " سياسات تنموية " محكومة بعناصر محلية ودولية، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية . وبالتالي يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوى الدخل المنخفض، وافتقارهم إلى حياة كريمة نتيجة مباشرة للتهميش والحرمان وليس نقص الإنتاج الاجتماعي، وهو ما يعكس أن هناك غياب للفهم الحقيقي للأسس الفعالة لمنظومة الحماية الاجتماعية.

– فيما يتعلق بالفرض الثالث: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر في حاجة إلى إصلاح لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواجهة الفقر– احتياجات أسر الفقراء والمهمشين " الأسر الأولى بالرعاية " – في المجتمع المصري:

كشف تحليل البيانات الثانوية ودليل المقابلة الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة عن صدق هذا الفرض، حيث أظهرت النتائج أن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية أضحى ضرورة ملحة وخاصة في ظل الأوضاع التنموية والاقتصادية الراهنة التي يعانى منها المجتمع المصري– من أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتذبذبها– لمواجهة الفقر في المجتمع المصري – لذا فمن الضروري إعادة النظر في منهجية إدارة هذه المنظومة للحماية الاجتماعية بحيث تحقق التكامل بين كل من البرامج المختلفة ، وعدد البرامج التي تستفيد منها الأسر المستهدفة، بهدف الوصول لسجل إجتماعي موحد وشامل لكل المستفيدين، شامل الخدمات التي تقدم لهم والتحولات والتغيرات التي طرأت إيجاباً وسلباً نتيجة هذه الخدمات، وتطور احتياجاتهم، والتوسع في برامج الخروج من دوائر الفقر، فليس منطقياً أن يستمر التوسع في تغطية المستفيدين من معاشات تكافل في الحالات التي يمكن تمكينها اقتصادياً نظراً للتأثيرات السلبية على الاستدامة من جانب، وخلق ثقافة اتكالية بين المستفيدين من جانب آخر. ومن الضروري أيضاً بالتوازي مع إصلاح منظومة

الحماية الاجتماعية، الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يقوم أساسا على زيادة الإنتاج في كافة المجالات وبصفة خاصة في الصناعة والزراعة، وزيادة الصادرات والحد من الواردات، يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، يقوم على استراتيجية تنموية تعتمد بالأساس على الموارد الذاتية للمجتمع والنظر للعوامل الخارجية باعتبارها عوامل ثانوية مساعدة، ويسعى إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، وتحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة، ومحاربة الفقر بكافة أشكاله والحد من تفاقمه وتداعياته.

وإجمالاً لما سبق يتضح صدق الفرضية التي إنطلق منها البحث وهي: **أدت عدم فعالية منظومة الحماية الاجتماعية إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المصري من المنظور التنموي الشامل.**

تاسعاً: توصيات البحث:

بناءً على نتائج البحث يكون من الضروري على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة فاعلية البرامج الاجتماعية الموجهة لأسر الفقراء ومحدودي الدخل "الأسر الأولي يالرعاية"، من أهمها:

- زيادة المخصصات المالية لهذه البرامج.
- العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي والتنموي لهم.
- ضبط الأسواق التجارية ومواجهة جشع بعض التجار.
- زيادة مساحة الدور الاجنماعي والتنموي للجمعيات الأهلية وتشجيعها، وكذلك القطاع الخاص، على تقديم الخدمات المختلفة للفقراء ومحدودى الدخل.
- توصيل الدعم للأسر المستحقة بالفعل.
- توفير قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية.
- التوعية بالخدمات التى توفرها وكيفية الاستفادة منها.
- ومن الضروري أيضاً بالتوازي مع إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، الاتجاه نحو نموذج التنمية المستقلة بحيث تعمل الحكومة على بناء اقتصاد قومي قوي يستطيع مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية ويقوم ذلك البناء على استراتيجية تنموية تعتمد بالأساس على الموارد الذاتية للمجتمع والنظر للعوامل الخارجية أنهاعوامل ثانوية وتسعى إلى تحقيق تنمية شاملة

مستدامة قائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية وتسعى إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة ومحاربة الفقر والتخلف والفساد ونشر قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

المراجع

أولاً :المراجع العربية:

١- إبراهيم، دينا إبراهيم متولي.(٢٠٢٣)."متطلبات تحقيق التحول الرقمي لقطاع الحماية الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠". مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية:١٢(٢).

٢- أبو العينين، سهير(باحث رئيسي)(٢٠٢٣). تطور الأداء التنموي لمصر خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠٢١/٢٠٢٢. في: نفين كمال "محرراً"، تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٢. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

٣- أبو العينين، سهير(باحث رئيسي)(٢٠٢٣). مؤشرات وسياسات الأداء التنموي في مصر. في نفين كمال "محرراً". تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢١. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

٤- أبو قورة، خضر عبد العظيم " باحث رئيسي".(٢٠١٠). نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٢٤، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٥- أبو هزيم، طارق زياد، والنور، هادى عبد اللطيف.(٢٠١٣). " الحرية والتنمية ، دراسة تحليلية ". مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت٤١:(٤).

٦- أحمد، نعيمة ناصر.(٢٠٢٢). " برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي". مجلة جامعة أسوان للعلوم الانسانية:٢ (١).

٧- الجعفراوي، إبتسام.(٢٠١٦). الاقتصاد المصري في مرحلة تحول .. نظرة عامة، في: نسرين البغدادي "إشراف عام" ، إبتسام الجعفراوي "إشراف وتحرير"، المجلد الاقتصادي ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة ٢٠١٠- ٢٠١٥، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(٢٠٢٠):حائزي البطاقات التموينية ٢٠١٧ / ٢٠١٨، القاهرة.

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(٢٠٢٠). مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك (٢٠١٩ – ٢٠٢٠)، القاهرة.

١٠- الزغل،علاء على.(مارس٢٠٢٢)." تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر"، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية ، جامعة بني سويف:٢ (١).

١١- العيسوي، إبراهيم.(٢٠٠٥). نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه. في محمد رضا العدل " محرراً ، علم الاقتصاد والتنمية العربية ، أعمال المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ٢٨-٣٠ مايو ٢٠٠٥، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

١٢- الفقي، سنية.(٢٠١٧). الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته. في مجدى صبحي "رئيس تحرير" . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦. الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

١٣- النمر، هدى صالح. باحث رئيسي(٢٠١٥). الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٥٩) معهد التخطيط القومي، القاهرة.

١٤- النمر، هدى، وسليمان، أحمد.(٢٠٢١). برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز-الوضع الراهن وسبل التطوير، سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، الإصدار رقم ١٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

١٥- الهجرسي، أحمد السعيد.(٢٠٢١)." الفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس: ٤٩ (يوليو-سبتمبر).

١٦- باسو، اسماعيل ايت باسو، وآخرون.(٢٠٢١)." مفهوم الحماية الاجتماعية ، مقاربة سوسيو تاريخية ". مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي ، برلين، المانيا): (٢١).

١٧- بيومي، محمد.(٢٠١٣). " أزمة التنمية في المجتمع المصري، رصد لمظاهر الهدر في نصف قرن"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، الملتقى الفكري الأول"، مأزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر- أنساق القيم نموذجاً"، الجزء الثاني، معهد التخطيط القومي، القاهرة٢١ ٢، عدد خاص.

١٨- حجازي، عزت.(١٩٩٦). الفقر في مصر، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

١٩- حسن، زينب جابر محمد زناتى.(٢٠١٦)." التاريخ التطوري للحماية الاجتماعية "المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية-دراسات وبحوث تطبيقية، كلية الخدمة االاجتماعية، جامعة أسيوط):٢(٢).

٢٠- حمدان،سعيد بن سعيد ناصر، والسيد، سيد جاب الله .(٢٠٠٦). الفقر كمعوق للتنمية البشرية ، رؤية اجتماعية ، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة طنطا:(١٩)ج٢ .

٢١ - حسين، أسماء مجدي على.(٢٠٢٣). " الاستثمار في رأس المال الاجتماعي وسياسات الحماية الاجتماعية". ، آفاق اجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.

٢٢- خشبة، محمد ماجد.(باحث رئيسي) (٢٠٢٢).الأداء التنموي في مصر في ظل جائحة " كوفيد - ١٩"، المؤشرات والسياسات والخبرات المستفادة. في نيفين كمال " محرراً" تقرير حالة التنمية في مصر ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٢٣- شعبان، محمود.(٢٠٠٥). الرؤية النظرية للفقر. في أحمد السيد النجار " محرر" . الفقر في الوطن العربي. مركز الدراسات السياسية والاقتصادية. مؤسسة الأهرام.القاهرة.

٢٤- عبد الحميد، جهاد إبراهيم حنفي.(٢٠٢٠). " الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم، دراسة ميدانية في مجتمع حضري فقير". مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس: ٢١ ج٢.

٢٥- عبد الغني، أحمد عبد الحميد سليم.(يوليو٢٠١٩). "آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ م.". مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم: ١٦.

٢٦- عدلي، هويدا.(سبتمبر ٢٠١٧). " الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، هل من رؤية متكاملة ؟ ". مجلة رؤى مصرية مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مؤسسة الأهرام، القاهرة : ع٣٢.

٢٧- عدلي، هويدا.(٢٠٢١). الحماية الاجتماعية، نحو عقد اجتماعي أكثر شمولاً وتمكيناً في مصر. في: خالد زكريا أمين " مؤلف رئيسي"، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، التنمية حق للجميع، مصر المسيرة والمسار، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة.

٢٨- عدلي، هويدا.(٢٠٢٣).الدليل نحو حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية: التحديات والفرص، ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماية، مبادرة الإصلاح العربي، باريس.

٢٩- عدلي،هويدا.(٢٠٢٤).متطلبات إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في مصر،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

٣٠- علي، أحمد سليمان محمد.(٢٠١٧).حول برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة، آراء في قضايا التخطيط والتنمية العدد (٢٤)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٣١- على، هدى عبد الحميد.(٢٠١٩). اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠:(٢).

٣٢-عيسى، نورا.(٢٠٢٢)." أطر الحماية الاجتماعية في الدول الناشئة بالإشارة إلى مصر كتجربة". المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية:١٢ (٢).

٣٣ - غانم، على.(٢٠٢١). برامج الحماية الاجتماعية في الجمهورية الجديدة، مجلة الديمقراطية مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع٨٣.

٣٤- فايد، أميرة محمد محمود محمد.(٢٠١٥). كفاءة جهود شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم حق العمل للفئات الفقيرة، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، عدد ٢٧.

٣٥- محمد، أحمد سليمان(٢٠٢٠).التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم ٧. معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٣٦- محمد، هبه عبد المعتمد.(يوليو٢٠١٩). الفقر واستراتيجيات مواجهته، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج: ٥٢ ج٢.

٣٧- مناع ، ندى جمال شديد، وآخرون.(أغسطس٢٠٢١). " تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر – تحليل تاريخي، مجلة بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية البنات، جامعة عين شمس: ٨ ج١.

٣٨- نعمه، آديب.(٢٠٢١). التنمية والفقر، مراجعة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٩- هاشم، صلاح.(٢٠١٤). الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، مؤسسة فريد ريش إيبرت، القاهرة.

٤٠- هاشم، يحي محمد محمد.(٢٠١٧)." التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر، دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي، كلية البنات، جامعة عين شمس: ١٨ (٢).

٤١- هاشم، يحي محمد محمد.(٢٠١٥)." آليات الحماية الاجتماعية في مصر، دراسة تحليلية". مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس:(١٦) ج٩.

٤٢- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. "حياة كريمة".
https://mcit.gov.eg/ar/decent_life

٤٣- وزارة التضامن الاجتماعي. "برنامج سكن كريم".
https://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=15

ثانياً : المراجع الأجنبية :

44-Abouelenin, Mariam and, Hu Yang.(2024)." Food insecurity and affective well-being during COVID-19 in the Middle East and North Africa". Journal of Affective Disorder, Elsevie(350).
https://doi.org/10.1016/j.jad.2024.01.103

45-Amaechi, Chioma Sophia. (2023). " Social Protection Policy Responses to Poverty in Nigeria" . Unpublished master thesis. School of Public Management And Administration. University of Pretoria.
https://doi.org/10.25403/UPresearchdata.23634333.v1.

46- Barrientos, Armando.(2011)."Social protection and poverty". International Journal of Social Welfare (University of Manchester, Manchester, UK.
https://www.researchgate.net/publication/227716739_Social_Protection_and_Poverty

47- Boateng, Priscilla.(2023)." Social Protection Programs in Ghana:
The Impact of Livelihood Empowerment Against Poverty on Beneficiaries"unpublished PH D Thesis . Northern Arizona University.
https://www.proquest.com/openview/df3a7b10b85c7c8391d115e61498a97e/1.pdf?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y

48- Borga, Liyousew G. and, D'Ambrosio Conchita.(2021)." Social protection and multidimensional poverty: Lessons from Ethiopia,India and Peru". World Development (147).
https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2021.105634
49-Desaia, Rag M. , And Rudra , Nita,(2014)" Trade ,poverty, and social protection in developing countries", European Journal of Political Economy, Elsevir (60).
https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2018.08.008
50- Farooqui, Marium Amir, and others .(2024)." Utilization and Barriers of Social Health Protection Program Among Its Enrolled Population of Federally Administrative Areas Pakistan". by guest.
http://bmjopenquality.bmj.com/
51- Fiszbein, Ariel and Others.(2014)." Social Protection and Poverty Reduction: Global Patterns and Some Targets" World Development Report,(Vol. 61)
http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2014.04.010
52- García, Ana Ortuño. & Sánchez , Práxedes Muñoz.(2017). "Analysis of The Vicious Circle of Poverty and Social Exclusion of The Gypsy Woman in the Neighbourhood of Los Rosales". Murcia. Procedia - Social and Behavioral Sciences (237).
53- Ibrahim, Mohamed.(2020)."Social protection, state capacity and citizenship building in Ghana: Do quasi-universal insurance and targeted social assistance policies generate different feedback effects" Unpublished doctoral thesis. Global Development Institute School of Environment. Education and Development.
https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/social-protection-state-capacity-and-citizenship-building-in-ghan.
54- International Monetary Fund.(2023).World Economic Outlook, A Rocky Recovery. Washington, DC.
55- Kassem, Nada. (2020). "Roles , Rules, and Controls :an Analytical Review of the Governance of Social Protection in Egypt". Unpublished master Thesis. School of Global Affairs and, Public Policy. The American University in Cairo.
https://fount.aucegypt.edu/etds/1583?utm_source=fount.aucegypt.edu%2Fetds%2F1583&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages
56- Khalil, Moustafa Y.(2014)."The Contribution of Islamic-Based CSOs to Poverty Reduction in Egypt: The Mechanisms, the Politics and the

Lessons". Unpublished PhD in Development Policy and Management.
https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/the-contribution-of-islamic-based-csos-to-poverty-reduction-in-eg.
57 - Kiendrebeogo, Youssouf.(2017)." Social protection for poverty reduction in times of crisis". journal of policy modeling(39).
https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2017.09.003.
58- Kotios, Aggelos & Others.(2015). The vicious circles of recession and development prospects, Procedia Economics and Finance, Volume 19.
59- Levasseur , Pierre.(2019).Can Social Programs Break The Vicious Cycle Between Poverty and Obesity?. Evidence From Urban Mexico, World Development .NO. 113.
60- Loewe, Markus.(2004)." New avenues to be opened for social protection in the Arab world: the case of Egypt". International Journal of Social Welfare (Blackwell Publishing).
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/j.13696866.2004.00293.x.
61- Mugore , Edson.(2022)." The drivers of policy changes and the implication for social protection policy change in Zimbabwe". Unpublished Ph.D. thesis .(Rural Development Planning), University of Pretoriam.
https://www.up.ac.za/agricultural-economics-extension-and-rural-development/news/post_3155589-
62- Mussaand, Essa Chanie & others.(2021)."Linking poverty-targeted social protection and Community Based Health Insurance in Ethiopia: Enrolment, linkages, and gaps", Social Science & Medicine, Elsevier, 236.
https://doi.org/10.1016/j.socscimed.2021.114312
63- Naseer, Zonaira and others.(2021)." Rural women empowerment through social protection programs: A case of Benazir income support programme in Punjab, Pakistan, Journal of the Saudi Society of Agricultural Sciences (20).
https://doi.org/10.1016/j.jssas.2020.11.005
64- Netoiu, Lavinia & Cârstina, Silviu.(2014).Analysis of the correlation between minimum wage levels in the country, indicators of social protection and poverty threshold, 1st International Conference 'Economic Scientific Research - Theoretical, Empirical and Practical Approaches' , ESPERA Procedia Economics and Finance 8.

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2212567114001208
65- Rogers ,Meghan L. and , Pridemore, William Alex.(2013)."The effect of poverty and social protection on national homicide rates: Direct and moderating effects". Social Science Research(42).
http://dx.doi.org/10.1016/j.ssresearch.2012.12.005
66- Sharara, Merihan.(2023)." The Influence of the "Hayah Karima" Initiative on the Standard of Living of Egyptian Citizens: Evidence from the Menoffia Governorate" .School of Global Affairs and Public Policy.The American University in Cairo. Unpublished Master thesis.
https://fount.aucegypt.edu/etds/2203?utm_source=fount.aucegypt.edu%2Fetds%2F2203&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages
67- The World Bank .(2023). " Data Bank World Development Indicators". https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
68- United Nation Development Programme (1997). Human Development Report 1997. Oxford University Press. New York.

الملاحق

دليل مقابلة في موضوع

منظومة الحماية الاجتماعية والفقر من المنظور التنموي

مع التطبيق على الحالة المصرية

أولاً: البيانات الأساسية:

١- الاسم :

.....

٢- النوع :

.....

٣ - السن :

.....

٤- الحالة الاجتماعية :

٥- نوع عائل الأسرة :

٦- المؤهل التعليمي لعائل الأسرة :

٧-المهنة لعائل الأسرة:

٨- قطاع العمل لعائل الأسرة :

٩- عدد أفراد الأسرة :

١٠- متوسط الدخل الشهري للأسرة :

١١- محل الإقامة:

ثانياً : المعرفة والوعي ببرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) :

١٢- ما الذي يجب ان تعمل الدولة على توفيره لمواطنيها الفقراء ومحدودي الدخل؟

.....

.....

١٣- هل البطاقة الذكية للتموين والخبز كافية لتحسين مستوى معيشة الفقراء (الأسر الأولى بالرعاية) ؟ ولماذا؟

.....

.....

١٤- هل برامج الحماية الاجتماعية كتكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وغيرها مفيدة للفقراء ومحدودي الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) ؟ ولماذا؟

.....

.....

١٥- ماذا تعرف عن مبادرة حياة كريمة التي تنفذها الدولة في بعض القرى ؟

.....

.....

ثالثاً : منظومة الحماية الاجتماعية وظاهرة الفقر : الآثار الاجتماعية :

١٦- ما التأثيرات الاجتماعية لبرامج الحماية الاجتماعية ومن أهمها البطاقة الذكية لصرف السلع التموينية الأساسية والخبز وتكافل وكرامة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليمية على الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل (الأسر الآولى بالرعاية) :

- دخل الأسرة :

.....

.....

- المستوى المعيشي للأسرة :

.....

.....

- طعام الأسرة (الأمن الغذائي للأسرة) :

.....

.....

- مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية :

.....

.....

- تخلص الأسرة من الشعور بالحرمان والعوز:

.....

.....

١٧- هل ما تقدمه الدولة من برامج اجتماعية كافي لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل (الأفراد الأولى بالرعاية) ؟ ولماذا ؟

.....

.....

١٨- كيف يمكن زيادة فاعلية المساعدات التي تقدمها الدولة للمواجهة احتياجات أسر الفقراء ومحدودى الدخل (الأسر الأولى بالرعاية) من وجهة نظرك ؟

.....

.....

=